اصرالله صفری
۸۷/۱/۲۸

خطی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۸۸۰۶

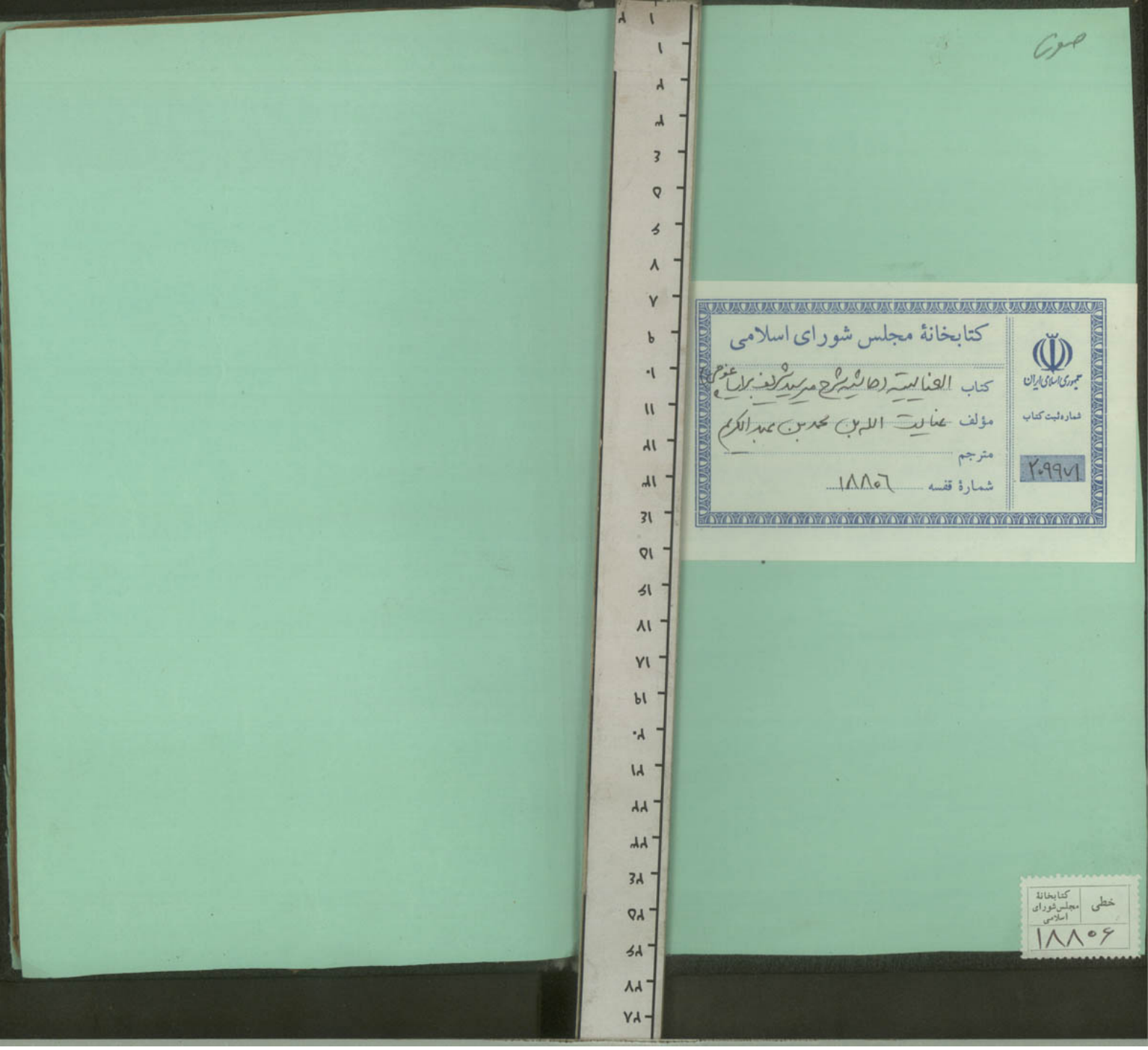

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب العنایة (حاشیه شرح میر سید شریف بر ایساغوجی)
مؤلف عنایت الله بن محمد بن عبد الکریم
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۸۸۰۶
شماره ثبت کتاب
۲۰۹۹۷۱
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۸۸۰۶

صوری

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب العنایة (حاشیه شرح میر سید شریف بر ایساغوجی)

مؤلف عنایت الله بن محمد بن عبدالکریم

مترجم

شمارهٔ قفسه ۱۸۸۰۶

شماره ثبت کتاب ۲۰۹۹۷۱

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

خطی

۱۸۸۰۶

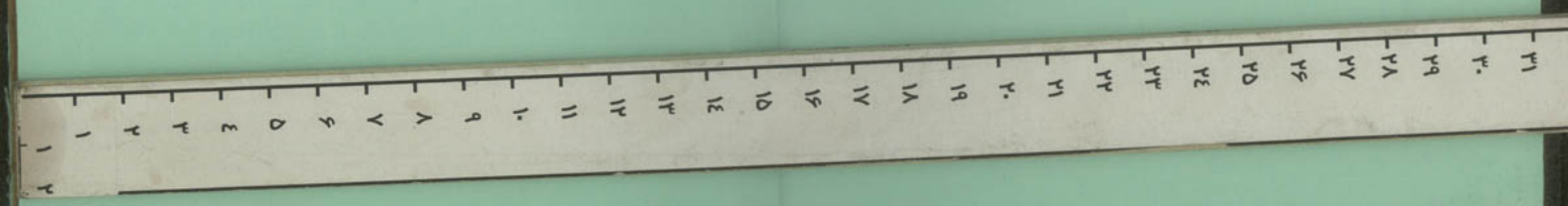

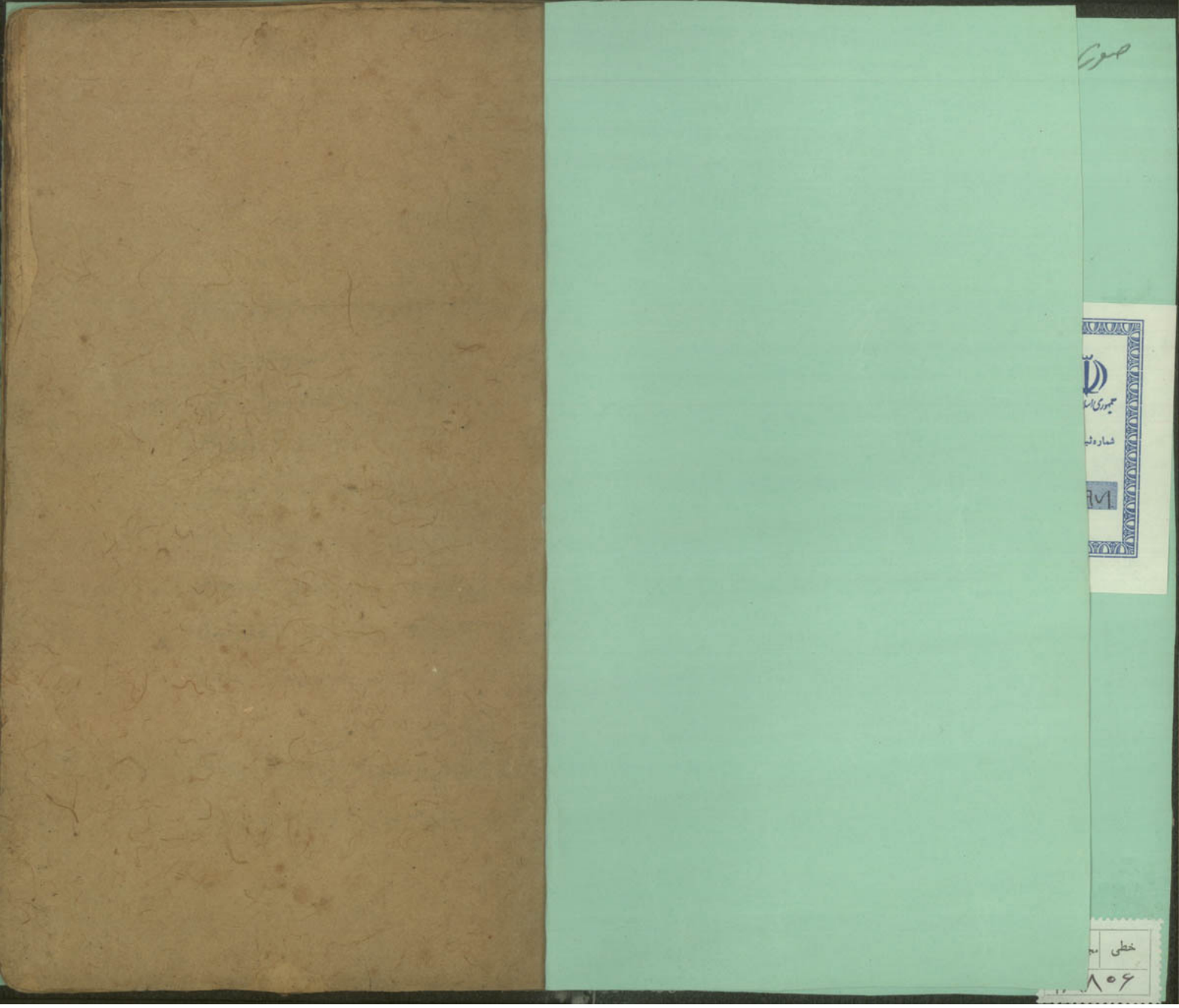
خطی
۸۰۶

رب يسر ليسم الله الرحمن الرحيم وتم بالخير

الحمد لله الذي جعلنا طالبين لكشف حقائق الاشياء • وحيرنا راغبين
عن متابعة البدعة والاهواء • وأعلمنا نتائج افكار الفضلاء • وخصصنا
باعلى مراتب الفضل من بين العقلاء • وذكرنا في القرآن خيرامة من امم الانبياء
• واطلعنا على شرائط اقطار الازكياء • ثم الصلوة على اشرف من اظهر
المعجزة بالحق • واكرم من وضع شريعة للخلق • وعلى آله واصحابه
الذين هم نجوم طريق اليقين • وسوم الدين المتين • وبعد فيقول العبد
الضعيف المحتاج الى رحمة الله تعالى عنايت الله بن محمد بن عبد الكريم
لما رايت الشرح المنسوب الى سيد المحققين وسند المدققين استاذ
علماء الشرق والغرب • للكتاب المسمى باليساغوجي من تصانيف اثير
الدين الابهري طيب الله ثراه • وجعل الجنة مثواه • مشتملا على فوايد علم
الميزان ودرر فرائد علم المبدء والمعاد ولم يتعرض كل حقائقه احد من العلماء
وقد التمس مني جمع من المترددين الي والمشتغلين بمباحثه لدي
ان اكتب عليه حواشي فاجبت لهم وعقلت عليه حواشي لتكون سحوا للطالبين
لتحصيله وصونا للباحثين عن الخطاء في مجمله وتفصيله مع ما بي من

التي

العوائق التي لا خلاص لي عنها لا في اليل ولا في النهار والموانع التي غلبت
على قلبي بحيث لا تفرق بين ظاهر المقال وباطن الحال والمرجو من الاخوان
وهن الصنف الذين هم معالم العرفان ان يشيعوني بصالح الدعاء ويبدلوا
ما ظهر من الخلل والخطل بخير كما يليق الانصاف في حمل الكلام المسلم على الخير والله خير
الموفقين وعليه التوكل في البداية والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل الحمد هو قول
باللسان دال على التعظيم سواء كان الباعث عليه نعمة او غيرها واللام فيه
للجنس او للعهد الخارجي او الذهني وهو اما معلوم او مجهول
او القدر المشترك بينهما والحاصل من ضرب الاربعة في اثنين
صار ستة عشر احتمالا ولم يذهب احد الى كون اللام للعهد
الخارجي اذ كون الفرد المعين للحمد مختصا بالله تعالى يوهم
ان غيره ذلك الفرد ليس بمختص به وهو ظاهر البطلان ولا الى كونه
للعهد الذهني لان اثبات الفرد الغير المعين من الحمد لله تعالى
ليس له فائدة معتدة بها فسقط ثمانية احتمالا وبقي ثمانية
ورجح الشارح المحقق سره في حواشيه على المطول الجنس على الا
ستغراق بان الجنس لا يحتاج الى معونة المقام الى هذه

المقام

بحسن

المقام مقام الحمد بخلاف الاستغراق فان الحمل عليه محتاج
الى ان يستعان فيه بالمقام بان يقال ان الله تعالى حقيق بان
يختص به جميع افراد الحمد لكن الاختصاص بالجنس مستلزم اختصاص
من جميع الافراد فلا حاجة الى الحمل على الاستغراق المحتاج
الى القرينة الخطابية لله اللام فيه للاختصاص كقولهم الجل للفرس
او للملك مثل قولهم الملك للملك لان الحمد من افعال العباد هم بمنزلة
المكاتبين فكانت منفعتهم مملوكة لهم ظاهرا وهي في الحقيقة لله تعالى
فان الحمل على الظاهر كان للاختصاص وبالنظر الى الحقيقة كان للملك
وهو اسم لذات الواجب الوجود مستحق لجميع صفات الكمال ومنزه
عن الرذائل والنقصان اصله الاله فحذفت الهمزة اما بنقل
حركتها الى ما قبلها اما على ما هو القياس في حذفها لكن الادغام
فيه على خلاف القياس لان الملتقى نسين اذا كانا متحركين
لا يجب فيهما الادغام واما بحذف حركتها على خلاف القياس
لكن الادغام على هذا قياس لسكون الاول وبالجملة ان هذا الاسم
لا يخفى عن خلاف القياس لما ان مسماه خارج عن دائرة القياس

الذي جعل منطق الانسان مظهر المعلومات اي جعل كلام
الانسان موضحا ومبينا للمعلومات على وفق قولهم في تعريف انسان
المنطق الفصيح المعرف عما في الضمير فالمنطق اسم بمعنى سخن
كما في الصراح والمظهر اسم فاعل من الاظهار واسناده الى المنطق
مجازي من قبيل نسبة الفعل الى آلة ويحتمل ان يكون اسم آلة
اي جعله آلة لظهور المعلومات والانسان اصله نسيان حذفت
الياء لكثرة الاستعمال ثم نقلت حركة النون الى السين فبقيت
النون الساكن فاجتلبت الهمزة الوصل لتعذر الابتداء فوزنه
افعال وانما خص هذا الوصف بالذكر من بين اوصاف الله تعالى
لانه هو الوصف الذي به يعيش الانسان فانه محتاج في معيشته
الى بيان حوائجه والى بيان ما هو خير له في الدنيا والآخرة اعني
الشريعة المحمدية وذلك لا يمكن الا بهذا الوصف ويسر له طريقا
لتحصيل المجهولات اي يسر باسباب المعرفة له طريقا يعني الحجة
والقول الشارح لتحصيل المجهولات اي المجهول التصوري والتصديقي
او يكون المعنى وفقه لسلوك طريق كائن لتحصيل المجهولات

وفي الصراح

وفي الصراح التيسير آسان كردن وتوفيق دادن فالتفسير الاول مبني على المعنى الاول
والثاني على الثاني لكن في التفسير الثاني حذف مضاف اشرنا اليه فلذا اخترته فان قيل
تحصيل المجهول مقدم على اظهار المعلوم فلم اخره الشارح قدس سره قلت اظهار المعلوم دليل
على تحصيل المجهول فالانسب ان يقدم الدليل على المدلول وفي ايراد قوله المنطق الى قوله المجهولات
رعاية لبراعة الاستهلال كما لا يخفى على المتامل والصلوة على رسوله محمد لما كان نبي صلعم من
علينا امتنان بتبليغ الشريعة القويمة البيضاء تعرض الشارح للصلوة عليه والرسول
اخص من النبي لانه مبلغ الاحكام مع شريعة جديدة والنبي مبلغ للاحكام من غير
اشتراط التجديد الشريعة فلذا اختار الرسول على النبي ومحمد عطف بيان للرسول
لا بدل لان المقصود التوضيح لا التقرير المبعوث صفة محمد لا صفة الرسول والا تقدم على
عطف البيان على ما هو القاعدة في المنعوت المبعوث اي المرسل مع الحجج والبينات كل امر
خارق للعادة اذا ظهر على يد مدعي النبوة باعتبار اعجازه على الخصم عن الاتيان بمثله يسمى
معجزة وباعتبار غلبته على الخصم يسمى حجة لانها من حج يحج بالكسر في المضارع اذا غلب وبا
عتبار تنبيه الحق يسمى بينة وعلى آله واصحابه اصله اهل بدليل تصغيره على اهيل ولما كان
تغير اللفظ يقتضي تغير المعنى خص استعماله في ذوي العلم ولما كان الهاء حرفا قويا لكونه
[illegible] الحلق فبقي باسقاطها نقص للكلمة فخير عنه باختصاصه بالاشراف والاصحاب جمع صاحب
كالاطهار جمع طاهر او جمع صحب بالكسر فخفف صاحب او جمع صحب بالسكون مخفف صاحب والمراد

بالآل اهل بيته والصاحب بمعنى الصحابة وهو من ادرك شرف صحبة النبي عم فبين الآل
والاصحاب عموم وخصوص من وجه لصدقهما على حسن وحسين نو وصدق الآل بدون
الاصحاب على زين العابدين وغيره من التابعين من اولاد الرسول صلعم وصدق
الاصحاب بدون الآل على الصديق والفاروق وطلحة وزبير وغيرهم من الصحابة نو
ممن لم تكن من اولاده معدن المكرمات اي محلها هي جمع مكرمة بضم الراء بمعنى بزرگي و
منبع المروات اي ظهورها وهي جمع مروة بمعنى الاحسان اما بعد فلما كان المختصر الموسوم تقديره
اي جاي احسانات
مهما يكن من شيء فبعد الحمد والصلوة لما كان افح فحذف مهما مع شرط واقيم اما مقام مهما
وقطع بعد عن الاضافة ويبنى على الضم فلما توالى حرف الشرط والجزاء فصل بينهما بالظرف
اي بعد فعلى هذا لفظ بعد من متعلقات الجزاء والعامل فيه اقول المفهوم من الكلام ولما
اسم شرط بمعنى اذا بايساغوجي لفظ يوناني مركب من ثلثة الفاظ ايس واغو وجي
ومعنى الاول انت ومعنى الثاني انا ومعنى جي ثمه اي انت وانا نبحث ثمه يسمى به كليات الخمس لانها
محل البحث ثم يسمى به المختصر تسمية للكل باسم الجزء للشيخ في اللغة من تجاوز من ستين سنة
وقيل من احد وخمسين الى آخر العمر وقيل من اربعين الى ثمانين وفي القاموس من خمسين
الى ثمانين وبعده الهرم وفي الاصطلاح پير وخواجه الامام الذي يقتدى به ويستوي
فيه الجمع والمفرد كجان اثير الدين الابهري اي مختار الدين الابهري بسكون الباء وفتح الابهر
اسم بلدة طيب الله ثراه اي طهر الله تراب قبره كناية عن تطهير نفسه لان تطيب القبر لازم لتطيب النفس

وجعل

وجعل الجنة مثواه اي صير الله تعالى محل اقامته كلاهما جملتان دعائيتان اوردهما
بلفظ الماضي للتفاؤل كانها حصل قبل جامعا لغرر فوائد علم الميزان ودرر
فرائد علم البرهان خبر كان الغرر جمع غرة وهي البياض في جبهة الفرس فوق
الدرهم واما قدر الدرهم او دونه تسمى قرحة ثم استعير لكل واضح معروف الفوائد
جمع فائدة مشتق من الفيد والفيد بخه داده شود وگرفته شود از مال ودا
نش واضافة الغرر الى الفوائد اضافة الصفة الى الموصوف وهي كناية عن المسائل
الواضحة كما ان درر الفرائد كناية عن المسائل الغير المشهورة والدرر جمع درة وفي الصراح
مروارید بزرگ اینتی والفرائد جمع فريدة وهي الدر الذي بين الذهب في القلادة فالدر
فيها الكبير فاضافة الى الفرائد من قبيل اضافة العام الى الخاص او اضافة بيانية
وانما سمي علم الميزان لانه ميزان الافكار الصحيحة والفاسدة وعلم البرهان اي علم يعرف فيه
البرهان وهم الطلبة ممتد الاعناق الى اقتناء ذخائره الهمم جمع همة وهي قصد القلب
الطلب جمع طالب الاعناق جمع عنق الاقتناء چيدن وتحصيل والذخائر جمع ذخيرة
وهي ما يخفيه المرء لوقت الحاجة وفيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيح حيث شبه الهمة
بما له عنق كالابل بالكناية واثبت لها العنق تخييلا وضم اليها الامتداد وترشيحا وحالهم
انطق بطلب كشف سرائره وفيه ايضا استعارة بالكناية وتخييلت وترشيحة

حيث شبه حالهم بحال انسان الناطق وهو استعارة بالكناية واثبت له
تخييلا وضم اليه الطلبة شيخا والكشف الايضاح والاسرائر جمع سريرة وهي القضية
الخفية والمراد بها المشكلات كتبت بعون الله تعالى حواشية لتنزيل عن المواضع
المشكلة شبههم من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمي الحق الخفي مشكلا لاشتباهه
بالباطل ونظمت قرائد لتكون قلائد على اعناقهم جمع اللآلي في الخيط استعير
لتاليف الشرح اشارة الى ان مسائله كالدر في الحسن والقبول القلائد جمع
قلادة في الصراح القلادة بالكسر كردنبند وحينئذ مع ان العلم اعلام معانيه مشتركة
على الانعكاس وآثار مبانيه موذنة بالافراس متعلق بكتبت والاعلام جمع علم
بمعنى العلامة وهم العلماء لانهم علامات يدلون على معاني العلم وفي بعض النسخ لا
نهم تدلون على معالي العلم وفي الصراح الاشراف على الشيء الاطلاع عليه انتهى
والمراد بها القرب اليه لانه لازم الاطلاع على الشيء والحاصل ان العلماء قريبة الى ان
تنعكس احوالهم لعدم المزاولة والتكرار لعدم عزة العلم في زمانهم والآثار جمع
اثر وهو معلوم ومبانيه الالفاظ والاذهان كمنه والمراد باثار مبانيه الكتب المتداولة
قد اندرست فلا يستعملها احد فان قلت بين هذا القول وقوله سابقا اعني وهم
الطلبة تناقض لان السابق يدل على رواج العلم وشوق الطالبين اليه قلت لعل الاول

بالنسبة

بالنسبة الى جماعة مخصوصة وهم الذين مستفيدون من الشرح واما بالنظر
الى الكثرة طوائف العلماء والجهل رايات دولته رافعة وايات نضرته راسخة
رايات جمع راية وهي العلم وفي الصراح الرسخ استوار شدن وپاي بر جاي نهادن
وان الاوفق الى اوج القبول اوصل وفي الصراح فيوفق وقاح اي قليل الحياء
وفيه اشارة الى عدم عزة العلم الوصل بپيونده بستن وهو ضد الهجر يعني ان
قليل الحياء اوصل الى مرتبة القبول والمقصد بهذه الجملة بيان كثرة الجهل لان قبول
قليل الحياء انما الجهل وهو عطف على قوله مع ان العلم الا وان الناس كالنتيجة
تابعة للاخس الارذل في الصراح الارذل والاخس فرومايه فوصف الاول بالثاني
اما للتفسير او للتاكيد اي ان الناس تابعة للاخس كالنتيجة فانها تابعة للارذل المقدم
من الصغرى والكبرى فان احقر اوصاف هما السلب والجزئية فمتى وجدت احدا الوصفين
في القياس تتبعهم فيه والمقصد منه ايضا بيان كثرة الجهل فان متابعة الارذل من كمالات
وتوسلت الى حضرت من شرفه الله تعالى باجياء معالم الفضائل الدارسة في
الصراح التوسل بالسين المهملة نزديكي جستن بچيزي في القضائل المعدومة
من السلاطين اسابقة وتوصلت الى سدة من زينه الله تعالى باعلاء مراسم
الفواضل الطامسة في الصراح التوصل بالصاد المهملة پيوستكي جستن بلطف

عليه الشرح لبعض طلبة القرب من حضرة من شرفه الله تعالى باجراء
الى حضرة من شرفه الله تعالى باجياء معالم

اي حاولت بسبب المحاصلة الى سدة من زينه الله تعالى باطيار العطايا التزايلة بالائمة الماضية
هو الحمد صم الاعظم يخدمه الناس ذو الايادي في النعم ايدي وهي الجارحة المخصوصة بها
النعمة لانه بمنزلة علة الصنيعة اذ بها يظهر النعماء والمنع هو التصرف في النعماء الظاهرة
والباطنة الى جهة شاء ذو العز المظاهر في الصراح العز اكرامي شرف والشرف البناء
اي التشرف الغالب من بين القرائن غلب نوره على نور الكواكب اللائح من غرة الغرة الغراء
لوائح السعادة الازلية اللائح اللامع والغرة بياض جبهة الفرس واذا وصف اسم
جاء اشتق منه منه كليل الليل وظل ظليل وغرة الغراء يراد به المبالغة لوائح السعادات
الازلية اي السعادات الازلية المقدمة في الصراح الازل دير بنكي الفائح من طيبه
روائح الدولة الابدية الطيب بالكسر التخفيف بوي خوش وائح جمع رائح بمعنى بوي
في الصراح دولت بالفتح كوشش نكوئي بسوء كسي نفرستن صار الفتاء دولة بينهم اي يكون
مرة لهذا ومرة لذاك وفي الصراح الابد بميشه وزمان في المهد ينطق عن سعادة جده
اثر النجابة ساطع البرهان تقديم الظرف على الفعل ليس للحصر بل لكون مقصودا والمراد افادة
النطق المقيد بحالة المهد في الصراح السعادة نيكبختي والجد بخت فاضافة السعادة
الى الجد مبني على التجريد من بعض المعنى وفيه ايضا النجابة كرامي شدن الساطع من سطع
البرهان الدليل وضمير ينطق راجع الى الممدوح وعن متعلق بينطق واثر النجابة مبتداء

ساطع البرهان خبره غياث الاسلام مغيث المسلمين الامير ابن الامير ابن الامير محمد في الصراح
الاغاثة فرياد رسيدن والاستغاثة فرياد رسيدن خواستن والغياث بالكسر اسم منه
لازالت رايات العلم في ايام دولته عالية من الافعال الناقصة من زال يزال لا تزال تزول
رايات جمع راية وهي العلم وعالية من العلو اي رافعة وقيمة من اثار تزيينه غالية
بغين المعجمة من الغلاء في الصراح الغلاء بالمد والفتح كران شدن نرخ اللهم
خصصه بالكمالات العلمية والعملية اصله يا الله حذف حرف النداء عن عوض عنها الميم
المشددة لان كلمتي يا حرفان في تقديم العلمية على العملية اشارة الى شرف العلم على العمل
وارزقه الله تعالى الرياسة الدينية والدنيوية اي اعطه السبق عن اهل الدين والدنيا
لان غوامض الاسرار بالاضافة الى ذهنه الوقاد بهية ونتائج الافكار بالنسبة الى طبعه
الوقاد بينة علة القولية المذكورين اعني توسلت وتوصلت بالجمل الدعائية والاهلاء صاف
السابقة على الدعائية لان الدعاء لا يحتاج الى البيان ولو جعل علة الاهلاء صاف
لبقي الدعاء بلا علة ويوقع قبيح الغوامض جمع غامضة في الصراح كلام خامض سخن
پوشيده الاسرار جمع سر وهي النكتة الخفية فاضافة الغوامض الى الاسرار مبالغة
والذهن قوة معدة لاكتساب العلوم والاراء والوقاد من الوقود بالضم افروخته شدن
الشر بينة اي اسنة ونتائج الافكار اي ما يترتب عليها من جمع فكر ويوترتب

امور معلومة ليتادي الى مجهول نظري الطبع ما طبع عليه الانسان من الخلق
النقاد من النقد في الصراح انقد اماده كرده بينه اي ظاهرة بديهية فهو بالاتحاف
بهذا الكتاب اولى وبابتدائه احرى في الصراح الاتحاف تحفه دادن الا يولاء يزيد كردن اخرى
اي اليق واسال من الله تعالى ان ينفع به الطالبين انه ولي ذلك النفع وهو حسبي نعم
الوكيل دفع للعجب المتوهم من صيغ المتكلم السابقة قوله نحمد الله اه انما تعرض للشارح
بهذا الجزء من الخطبة ولم يتعرض لما سبق من اجزائها اشارة الى ان الخطبة الى
قوله من للصلوحي بهذه لا ما سبق فانه بعض تلاميذه قوله على ما ذهب اليه اه اشارة
الى ان مذهب الامام الرازي فانه ذهب الى عدم تعميم المتعلق في الحمد قال انه يكون
بمقابلة النعمة لا غير اما قوله ليشعر بانه اه وفي هذه الاشعار فائدة وهي التنصيص
على مورد الحمد توطئة للفرق بينه وبين الشكر ودفع لاحتمال الثناء على غير فعل الانسان
مجازا ويرد عليه للحمد لله لفظ الثناء عليه للاشعار بعموم اه واجب في التعريف
فرده الشارح بانه للحاجة بطريق الوجوه الآتية لفظ الثناء مشعر به بقيد ما افاده
وهو الاحتراز عن الاستهزاء وليس بمقصود لانه للجواز له اذ التصريح بجامع ضمنا
جائز وقع في التعريف تكلما وقع في العبارة الكافية في تعريف الموصول قوله لان
الثناء اه فيه نظر لان الثناء كلام دال على التعظيم ان لم يقصده المتكلم الا تري

ان

ان المتكلم كخبر وانشا يعم المتكلم بالنفي والاثبات وكلمة ايجاب عنه بان المراد بالا
ختياري اه مشهور وهو ما في الكلام اشعار به تامل قوله والحاجة الى تقييد الجميل بالا
ختياري اه اي لا ينبغي ان يقيد به لانه ليس معتبرا في مفهوم الحمد ويرد عليه ما قالوا من ان الحمد كما يكون على
الافعال الاختيارية يكون على صفات الله تعالى وعلى الملكات النفسانية كالعلم
والشجاعة فلو شرط في الحمد الاختيار يخرج هذا الحمد من التعريف الا ان يقال ان الله تعالى
وان لم يكن في صفة مختارا لكنه لاستقلاله فيها وعدم الاحتياج الى الغير كانه
مختار فيها وان الحمد على الملكات في الحقيقة حمد على آثارها كما يقع النفس في الهلاك
وبيان حقائق الاشياء قوله بدليل قوله تعالى اه محل الاستشهاد في الآية والحمد
قوله تعالى محمودا حيث وصف المقام بالمحمود مع انه للاختيار فلم معنى الآية قوله بعثك
ربك اه كان في مقام محمود قوله والحديث الآتي اه اي المشهور ومعنى الحديث اللهم اخترني في
مقام محمود الذي وعدتني في الآية السابقة قوله والحمل على الوصف اه جواب سؤال
مقدر وهو ان يقال ان توصيف المقام بالمحمود باعتبار ان صاحبه محمود اي مقاما محمودا صاحبه
كما في قولهم الكتاب الكريم اي الكريم صاحبه والاسلوب الحكيم اي الحكيم صاحبه فهذا وصف مجازي وحاصل
الجواب ان المجاز لا يختار مع امكان الحقيقة لانه خلاف الظاهر والمتبادر فيه نظر اخر
لان المجاز وان كان خلاف الظاهر لكن يمنع كون الحديث دليلين لعدم اشتراط الاختيار

في الحمد لانهما يحتملان في المجاز والمحتمل لا يصلح دليلا والصحيح ان الاختيار شرط في الحمد
كما في اعترف به جم غفير من الفضلاء ولا يقيد الجميل الحمد بالاختياري بل يعتبر موصوفية
الفعل والمتبادر من الفعل الاختياري والتاويل في الحمد على صفات الله تعالى وعلى الملكات
النفسانية ما ذكرنا فلا تغفل قوله على ان من يقول آه متعلق بقوله ليس بشرط يعني لا حاجة
الى قيد الاختياري لاخراج المدح لانه ليس يخرج بشرط في الحمد وعلى تقدير الاشتراط لا فرق بينهما فلا
يصلح مخرجا للمدح قوله بحسب العقل آه العقل لا يسبق الى حمد انسان الا بسبب فعله وهذا الاقتضاء
ثابت في المدح ايضا فلا فرق بينهما في الاشتراط الاختياري قوله وكل ذي لب راجع الى
بصيرته اي ذي العقل البصيرة للنفس في القوى الباطنة كالبصيرة في القوى الظاهرة قوله وقد
نعم الله ذلك آه اي نعم الله تعالى الحمد على غير فعله على الذين انزل في حقهم هذه الآية روي ان النبي صلعم
سال عن بعض اليهود شيئا فلم يجيبوا الجواب حقا بل اجابوا الجواب باطلا وطلبوا ان يحمدهم
النبي صلعم على ذلك الجواب فانزل الله تعالى هذه الآية في شانهم ولا تحسبن الله يفرحون
بما اتوا اي لا تظن الذين بما فعلوا من اخفاء الحق وعدم اظهاره ويحبون ان يحمدوا
اي يطلبون الحمد بما لم يفعلوا من جواب حق صادق فلا تحسبنهم اي فلا تظنهم بمفازة
اي بخلاص من العذاب اي عذاب القيامة قوله ثم سئل آه السوال نقض على قولهم ان
الانسان لا يمدح آه بان وليك دليل يتخلف عنه المدلول في هذه الصورة والجواب النفي

للتخلف

للتخلف بان في هذه المادة اختيارا فان حسن النظر يشعر عن خصال مقبولة
واخلاق محمودة وبه اختياري قوله وهذا صريح اي المذكور اي قوله وكل ذي لب آه وقوله
ثم سئل آه وقصر المدح آه لان الاول في ان اخذ الاختياري في الحمد بحسب العقل حيث
قال وكل ذي لب راجع الى بصيرته فان هذا حوالة على العقل ونقل الآية يدل على ان الكلام
في الحمد وان كان المذكور في الحمد الحوالة بلفظ المدح والآخران صريحان في عدم الفرق
قوله والشكر آه انما تعرض الشارح لتعريف الشكر وبيان الفرق بين الحمد والشكر اخراجا
للمبتدي عن ورطة الحيرة فانه لما كان بين الحمد والشكر مناسبة تامة وقرب كامل
فكثيرا ما يتحير السامع هل هما متحدان او متغايران فاورد الشارح تعريف الشكر
وبين الفرق بينهما رفعا للحيرة قوله فعل يبنى آه الفعل اعم من ان يكون بالجنان او بالاركان
او باللسان فان قوله قليل الشكر الجناني لا تنبئ عن تعظيم المنعم لان الابناء انما يكون
بالنسبة الى الغير ولا اطلاع الغير على اعتقاد الشكر قلنا الابناء متحقق في الشكر الجناني
لان معنى الابناء كون المبني بحيث اذا عرف عرف المبني عنه وهذه الحيثية متحققة
بالفعل في الاعتقاد فهو مبني بالفعل وعدم الاطلاع عليها لمانع لا يقدح في هذه
الحيثية او نقول الابناء بالنسبة لا المبادي العالية كالملائكة متحقق قوله فيكون آه
فرع على تعريفين بيان النسبة بين الموردين والمتعلقين لانه المفهوم من تعريفين

ثم فرع عليه الفرق بين الحمد والشكر لكونه معلوما منه قوله فيجتمعان اه اي في مادة يكون
الحمد باللسان في مقابلة الانعام وتحقق الحمد بدون الشكر فيما اذا كان على صفات
الكمال والشكر بدون الحمد في صورة يكون في الاركان او بالجنان في مقابلة الانعام قوله واختار
الجملة اه يرد عليه ان الجملة الفعلية ثابتة في محلها فلا يقتضي اختيارها نكتة لان النكتة
للعدول عن موضعها للاثبات فيه ويمكن ان يجاب عنه بان الجملة الفعلية وان كانت اصلا لكن
الاسمية لكثرة استعمالها في هذه المواضع صارت كانها هي الاصل والفعلية فرع فلذا
تبين النكتة للاختيار قوله وقصر الاظهار العجز اه قيل ان الفعلية التي فعلها مضارع
يدل على الاستمرار التجددي في الحمد الحمد على هذه الوجه ليس اسهل من الحمد على وجه الثبات
فلا معنى للاظهار العجز في ترك الاسمية واختيار الفعلية فالوجه ان يقال انما اختار
الفعلية لانها تدل على الاستمرار التجددي فالحمد على هذه الوجه والطريق اشق واصعب
من الحمد على طريق الثبات لان النفس اذا اعتادت شيئا وان كان ثقيلا اسهل عليها اختيارا
بخلاف ما اذا كان متجددا ومستمرا آنا فانا فانه اشق عليها وافضل العبادة اشقها
قوله لما هو خير في حقه اقيد بالخير لان الفعل الموافق للخير سمي بالحسن والطغيان قوله
في حقه اي حق عند الله لا عند العبد ولا فكثير من الشيء هو خير في نعم العباد مع انه لا
يستحق الموافقة له توفيقا قوله والهداية اه اعلم انهم اختلفوا في تعريف الهداية فقيل هي

الدلالة

الدلالة على ما يوصل به الى المطلوب ويرد عليه قوله تعالى انك لا تهدي من احببت ولكن الله
يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فان الهداية المنفية عن النبي صلعم هي الدلالة
الموصلة الى المطلوب لان الدلالة على ما يوصل به متحقق في حق النبي صلعم وقيل هي الدلالة الموصلة
ويرد عليه قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى واختار الشيء اه التفسير الاخير
واجاب عن الآية بما سنقف عليه ويمكن ان يختار التفسير الاول ويجاب عن الآية بان الهداية في الدلالة
الموصلة هذا اولى مما اختاره الشيء لان الآية في هذه المعنى كثيرة كالآية السابقة وقوله
تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وقوله تعالى وهدى للمتقين والحمل على المجاز في الكل
تكلف وقد تفرق بينهما بان الهداية المتعدية الى المفعول الثاني بنفسه بمعنى الايصال
والمتعدية بكلمة الى واللام بمعنى الدلالة ويرد عليه قوله تعالى انك لا تهدي من احببت
ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فان الهداية بمعنى الايصال على انها
متعدية بكلمة الى وللكان الطريق ماخوذا في مفهوم الهداية فاضافتها الى الطريق
بينة على التجريد او على التاكيد قوله بدليل اه فيه نظر لانه يمكن ان يكون مقابل الضلالة الهداية
بمعنى المجازي تامل قوله لا يستحق المدح اه وفيه نظر لانه تستحق المدح بقدر الامكان
وان لم يستحق المدح اللائق بالايصال واما استحقاق الذم فمجرد ادعاء لا دليل عليه
قوله وان الابتداء مطلوبها اه فيه بحث لان من قال بعدم اعتبار الوضع حمل

في الهداية لا يقال بمطاوعة الابتداء لها كما لا يخفى قوله واما قوله آه جواب دخل مقدر
وهو ان يقال ان الهداية في الآية بمعنى الدلالة على ما يوصل لان حاصل معنى الآية انا
دللنا الثمود اي قوم هود على طريق الحق بارسال الرسول وانزال الصحائف فا
ختاروا الضلالة على الهداية فلو حمل الآية على معنى الايصال لم يصح ترتب الجزاء
على الشرط فاذا اوصلهم على طريق الحق فلا معنى لاختيار الضلالة وتقدير الجواب
ان الهداية في الآية الكريمة مجاز في المعنى المذكور باستعمال المسبب في السبب
اي ذكر المسبب هو الايصال والمراد مسبب وهو اسباب
فان الدلالة على طريق سبب الايصال الى المطلوب قوله بمثل ما ذكرنا آه اي في الحمد من
جهلين وقد عرفت ما ورد عليها مع جواب الاعتراض الوارد على الاول وتبديل
الوجه الاخير بما يورث لك نفعا في هذا المقام قوله في الاركان المخصوصة اعني التحريمة وا
لقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة قوله حقيقة في الدعاء اي
بالنسبة الى الوضع اللغوي وان كان مجازا بالنظر الى الوضع الشرعي حيث لا يعلم الا
بقرينة فان قلت ما معنى قولهم ان الصلوة من العباد دعاء قلت معناه ان يدعوا
له اللهم صل عليه وسلم وكذا معنى قولنا نصلي عليه ندعوه له بقولنا صلى الله عليه وسلم
اللهم صل على محمد ومعنى قوله صلوا عليه وسلموا تسليما اي ادعوا بقولهم اللهم صل عليه و
صل الله عليه وسلم قوله ومثل قولهم صلى الله على محمد آه جواب سوال مقدر وهو ان الصلوة

لا تصلح

اي اضافت صلوة الى الله تعالى ١٢

لا تصلح نسبتها الى الله تعالى بشيء من المعنيين المذكورين فما معنى قولهم صلى الله عليه وسلم
بان اجيب اسنادها الى الله تعالى بالمعنى المجازي اعني الرحمة فان الدعاء سبب الرحمة ولكن
المذكور آه دفع لتوهم ناش مما سبق وهو ان المشهور متفق عليه لا خلاف فيه لاحد بان فيه
خلاف صاحب الكشاف قوله تشبيها آه اي تشبيها آه لدعاء الداعي بصلوة المصلي
فالكلام بحذف المضاف والا لا يصح تفريع بقوله فيكون آه فان تشبيه الداعي بالمصلي
لا يقتضي استعارة مصرحة وهي ان يذكر المشبه ويراد المشبه به فانه ذكر لفظ الصلوة
واريد به الدعاء قوله وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا اي ان اعتبر نقل لفظ
الصلوة من المعنى اللغوي اعني تحريك الصلوين الى الاركان المخصوصة لعلاقة
ان تحريك الصلوين جزء منها فمجاز مرسل فالحاصل ان الصلوة معناها الحقيقي تحريك
الصلوين ثم استعمل في الاركان اما بطريق النقل او المجاز المرسل ثم استعير للدعاء بعلاقة
المشابهة قوله واما مثل آه دفع لا يتوهم ان المعلوم لما سبق من ان الصلوة اذا نسب
الى العباد فيكون منه الدعاء وهو المعنى الحقيقي واذا نسب الى الله تعالى يقصد بها المعنى المجازي
اي الرحمة وقد نسب في الآية الكريمة الى الله تعالى والى الملائكة التي هم عباد الله فيلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير جائز وحاصل الدفع ان هذا الكلام من عموم المجاز
وهو ان يستعمل اللفظ في المعنى المجازي شامل للمعنى الحقيقي والمجازي الآخر ههنا تستعمل

اللتي هم عباد الله

لفظ الصلوة في معنى المجازي شامل للدعاء والرحمة قوله والايصال واحد والاختلاف
في طرقه اي للايصال واحد وطرقه مختلفة كالدعاء والرحمة قوله المنطق علم آه العلم
يطلق على الملكة وعلى المسائل وعلى الادراك فالاطلاق على الادراك حقيقة وعلى الملكة
مجاز من قبيل اطلاق السبب المسبب لان الادراك سبب الملكة وعلى المسائل مجاز من قبيل اطلاق
المتعلق بصيغة اسم الفاعل وعلى المتعلق بصيغة اسم المفعول والمراد به ههنا اما الملكة
او المسائل لا الادراك لانه يحتاج الى حذف المتعلق اعني قوله باصل وانما يسمى
المنطق منطقا لان المنطلق يطلق على النطق الظاهري وعلى الباطني هو الادراك
وهذا العلم سبب الاقتداء على كلا المعنيين النطق فاشتق منه اسم آلة فالفتح غلط
عام كما في المستقبل وانما عدل عن تعريف المشهور لانه يشتمل على لفظ الآلة ومعرفتها
على وجه التجريد يحتاج الى تدقيقات صعبة على المبتدي في المنطق قوله من الفكر
ترتيب امور معلومة للتادي الى مجهول نظري قوله عدة اصطلاحات آه الاصطلاح
هو اتفاق قوم مخصوص على امر مخصوص بوجه مخصوص والمراد بالوجوب العرفي وما له
الاستحسان لا الشرعي الذي يكون تاركه آثما ولا العقلي الذي لا يجوز عنه
تخلف والمراد من العلوم غير المنطق من الحكمة بقرينة ان الاصطلاحات
من المنطلق ولا معنى بوجوب استحضارها للشروع في المنطق والا يلزم

توقف

توقف الشروع في المنطق على الشروع في المنطق قوله وهي النوع آه انما قدم
النوع على سائر الكليات لانه ذاتي وتمام ماهية جزئياته فهو اشرف بالنسبة
الى الجنس والفصل وكذا بالنسبة الى العرضيين وقدم الجنس على الفصل لانه اكثر افرادا منه
والاكثر اشرف وعلى العرضيين لكونه ذاتيا كما ان الفصل ذاتي قدم عليهما وقدم الخاصة
على العرض العام لكونه مشابهة للفصل في المساوات للماهية ووقوعها جوابا قوله
وهذه هي المقصود ههنا اي الكليات الخمسة مقصودة بالبحث في مباحث ما يتوقف
عليه قول الشارح الشيء وان كان المقصود في مباحث التصور هو القول الشارح فلا يرد ما قيل ان اراد
بالمقصود المقصود بالذات فالكليات الخمس ليس مقصودا بالذات بل المقصود بالذات القول
الشارح الشيء وان اراد بالمقصود المقصود بالتبع فهو ليس بمنحصر في الكليات الخمس بل مباحث
الالفاظ ايضا مقصودة بالتبع لان المراد بالمقصود المقصود بالذات لكن لا مطلقا بل
في مباحث ما يتوقف عليه الشيء ولا شك انه هو الكليات الخمس لا غير قوله ولكن وقع لتوهم
ناش عن قول سابق وهو هذه المقصود آه وهو انه لما كان المقصود الكليات الخمس فما وجه البحث
عن الدلالة والالفاظ فاجاب ان معرفتها موقوفة على معرفتها فلذا قدمهما قوله
وذلك آه خص توقف استفادة هذه الاصطلاحات على الالفاظ والدلالة مع ان مطلق
الاستفادة موقوفة عليهما لان المقصود وجه تقدمهما على هذه الاصطلاحات على الالفاظ

والدلالة مع ان مطلق الاستفادة موقوفة عليهما لان المقصود وجه تقدمهما
على هذه الاصطلاحات لا على مطلق المعاني قوله والاستفادة اه وكذا الافادة لا تحصل
الا بالفاظ الدالة الا انه اكتفى بالاستفادة لانه اعني التوقف يحصل بهذا القدر ايضا
قوله واما لان اه الوجه الاول مشترك بين جميع مباحث الالفاظ المذكورة في الكتب وهذا
الوجه مختص بما في الكتاب لان جعل الكلي والجزئي عبارة عن الالفاظ انما هو في هذا الكتاب
لا غير قوله باعتبار اه يعني ان جعل الكلي والجزئي قسمين من الالفاظ مجازا باعتبار
انها دالة على الكلي والجزئي الذين هما عبارتان في الحقيقة عن المعاني كما ان المفرد
والمركب من صفات الالفاظ حقيقة وصفات المعاني مجازا وانما اختار المص هذا الطريق
المجازي اعني جعل الكلي والجزئي قسمين من اللفظ تقريبا الى فهم المبتدي حيث جعل
المفرد والمركب قسمين من اللفظ ولو جرى بعد ذلك على خلافه لوقع في انتشار كما لا
يخفى قوله ثم معرفته اه البيان لوجه تقديم الدلالة على اللفظ يعني ان اقسام اللفظ هي المفرد
والمركب معرفتهما موقوفة على معرفة الدلالة لان الافراد هو عدم الدلالة على جزء المعنى
والتركيب وهو الدلالة على جزء المعنى قوله وهي كون الشيء اه الجملة الفعلية اعني يلزم
صفة الحالة والعائد اليها محذوف وهو معها اي يلزم معها من العلم به العلم بشيء
آخر والعلم بمعنى حصول الشيء في العقل فيشمل الظن ايضا فلا حاجة الى ما يقال او

الظن

الظن بشيء آخر او من الظن به الظن بشيء آخر والدلالة ان كان مصدرا فالفتح افصح و
ان كان اسما افصح قوله الشيء الاول اه لما بين الدلالة ناسب ان يبين الدال والمدلول
انما قدم الدال لان العلم بالدال علة العلم بالمدلول والعلة مقدمة على المدلول فالدلالة
اللفظية اه اي منسوبة الى اللفظ نسبة الوصف الى الموصوف وانحصار الدلالة في اللفظ
وغيرها عقلية دائر بين النفي والاثبات بلفظ الانتشار لكون النفي فيه يحتمل عند العقل
وراء ذلك القسم قوله وغير اللفظية اه اشار قدس سره في الحاشية الصغرى وفي هذا
الشرح الى ان الطبعية من غير اللفظية غير موجودة حيث اورد لغير اللفظية قسمين العقلية
والوضعية ولم يورد الطبعية وصرح في الحاشية الكبرى ايضا بانها غير موجودة وقال
المحقق الدواني في حاشية التهذيب بانها موجودة كدلالة الحمرة على الخجالة وقوة وحركة
عرق الضارب وضعفها على قوة المزاج وضعفه والدلالة اللفظية اه وانحصار الدلالة
اللفظية في الاقسام الثلثة استقرائي لا عقلي فان الدلالة اذا لم يكن بحسب الوضع والطبع لا يلزم
ان تكون عقلية لكن استقرائي لم توجد غيرها قوله وان كان بحسب اقتضاء الطبع اه يعني اذا
اعرض المعنى للفظ يقتضي طبعه ان يتلفظ بهذا اللفظ وبهذا الاقتضاء يصير اللفظ دالا عليه
فيكون الدلالة منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب اليه قوله كدلالة اخ اخ على وجع الصدر اه
بفتح الهمزة او ضمها وبالحاء المهملة كما صرح به حاشية القطبي كدلالة لفظ الاين المسموع

من وراء الجدار على وجود اللافظ اي اذا كان مسموعا من وراء الجدار وانما اعتبرنا
هذا القيد ليظهر كون الدلالة عقلية فان المسموع من المشاهدة يعلم وجود اللافظ من
المشاهدة لا من الدلالة عليه عقلا قوله وليس المراد اه لما كانت الدلالة اللفظية الوضعية
والطبعية مما كان للواضع والطبع دخل فيها على ان لا يكونا مستقلين في الدلالة
لظهور ان للعقل دخلا فيهما عسى ان يتوهم متوهم ان العقلية ايضا كذلك فاذا زال ذلك
التوهم بقوله وليس المراد اه اي ليس المراد العقلية كما هو فيهما بل العقلية ما يكون العقل مستقلا
فيها وان كانت الوضعية والطبعية ايضا عقليين لان العقل دخلا فيهما قوله والمقصود اه
اي العقلية والطبعية لانه انضباط لهما لعدم انضباط الطبع والعقول ولعدم اشتمال
تقسيمهما على المعنى المقصود قوله وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اي فهم قصدا والتفاتا
على ما صرح الفاضل اللاري واشير على الفوائد الضيائية فلا يرد ما قيل من ان الفهم
انما يتحقق اذا كان مسموعا في المرتبة واما اذا كان مسموعا مرة ثانية فلا فهم ولا يتم تحصيل
الحاصل قوله ولما كانت الدلالة اه لما اورد في تعريف الدلالة بفهم المعنى منه ان الدلالة صفة
اللفظ والفهم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل فهو صفة السامع وان كان مصدرا مبنيا
للمفعول اي انفهام المعنى من اللفظ وان كان صفة للمعنى او سامع لكنهم تسامحوا واردوا
صفة اللفظ اعني كون اللفظ بحيث يفهم المعنى له لان الدلالة فهم المعنى على كون اللفظ اه

قوله صفة للمعنى فلا يصح تفسير صفة اللفظ بصفة السامع او صفة المعنى

وحاصل الدفع ان فهم المعنى من اللفظ ص

دلالة

دلالة الالتزامية واضحة لا شبهة على ذي عقل فلا يرد ان الدلالة الالتزامية
مبحوث في التعريفات ووجه التسامح ان الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بين
السامع وبين كلا منهما فلهما مناسبة بصفة كل من اللفظ والمعنى والسامع
قوله نسبة بين اللفظ اه اي يحصل باللفظ بسببها صفة الدالية للمعنى وصف
المدلولية قوله بل بينهما اه فان علم السامع بالمعنى يحصل من دلالة اللفظ على المعنى قوله
اي انفهامه اشارة ان الفهم اذا كان صفة للمعنى مصدر مبني للمفعول قوله اي انتقال
ذهنه اليه اه فيه اشارة الى ان الفهم الذي هو وصف السامع مصدر مبني للفاعل قوله
وقد يقال اه قائله مولانا سعد الدين التفتازاني حيث قال في المطول في ادل فمن
عرد البيان عرف الدلالة اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ واعترض عليه بان الفهم
ان كان مصدرا مبنيا للفاعل اعني القيام فهو صفة الفاهم وان كان مصدرا مبنيا للمفعول
اعني المفهومية فهو صفة المعنى فلا يصح حكمهما على الدلالة هي صفة اللفظ ثم اجاب بانا لا نم
انه ليس صفة اللفظ فان الفهم وحده وان كان صفة الفاهم وكذا الانفهام وحده صفة المعنى
الا ان فهم المعنى من اللفظ كذلك صفة اللفظ فان فهم المعنى من اللفظ وانفهام المعنى منه
وبكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد صح ان يشتق منه
صفة يحمل على اللفظ وفهم المعنى وانفهام المعنى مركب لا يمكن اشتقاق صفة منه

الا بواسطة مثل ان يقال اللفظ منفهم المعنى قوله والوجه ما تقدم لانه اه يعني ان
الوجه وان امكن صحة باعتبار كونه وصفا اعتباريا للفظ كما قالوا في زيد قائم ابوه
بمعنى كون زيد قائم الاب الا انه بعيد عن الفهم لا حاجة اليه مع وجود ذلك الوجه القريب
لان الملحوظ فيها اولا وبالذات هو المعنى او السامع واللفظ ملحوظ ثانيا وبالعرض
قوله ثم الدلالة اه عدل عن عبارة المصنف وهي قوله للفظ الدال اه اشارة بان
المقصود تقسيم الدلالة وانما اختار المص هذه العبارة اشارة الى ان هذه
المباحث الالفاظ وانما اورد الدلالة والمطابقة بسبب الدلالة باسم السبب اعني المطابقة
قوله لكون المدلول في ضمن اه يعني معنى التضمن وهو الحصول في التضمن الحصول فيه
بسبب الدلالة فيسمى المسبب اعني الدلالة باسم السبب اعني التضمن قوله اي يمنع اي انفكاك تصور
يعني المعتبر في الدلالة الالتزامية هو اللزوم البين بالمعنى الاخص اي ما يلزم من
حصول المسمى في الذهن حصوله فيه قوله عاقل العلم اه فان قيل لم اورد المعطوف عليه
بصيغة اسم الفاعل والمعطوف بلفظ المصدر وان سلم انه اسم الفاعل ففيه اشارة
الى ان كليهما يصلحان مثالا للالتزام قوله لكون الدلالة اه يعني ان اللزوم بين الموضوع له
والامر الخارجي بسبب الدلالة فيسمى المسبب اي الدلالة باسم السبب اعني اللزوم فان قيل فاللائق ان يسمى
باللزوم لا باه لالتزام قلنا لما كان المعتبر اللزوم البين بالمعنى الاخص هو لزوم كامل يسمى

لتوقف مباحث الالفاظ عليهما قوله للمطابقة اه يعني ان المطابقة لغة الموافقة وهي متحققة بين اللفظ والمعنى

قوله

قوله

قلنا

بالالتزام

بالالتزام لان معناه اللزوم الكامل قوله فانه يدل على البصر بالالتزام اه قد يتوهم
ان دلالة العمى على البصر تضمن وليس بشيء لان ههنا ثلثة اشياء المضاف اعني
العدم والمضاف اليه هو البصر والنسبة بينهما ومعنى العمى العدم مع النسبة لا المجموع
الثلثة فالبصر خارج لازم لمعناه فيكون الدلالة عليه بالالتزام لا بالتضمن قوله عقلا اه
وهو ان يكون الدائر بين النفي والاثبات بحيث لا يكون النفي محتملا وراء ذلك القسم
قوله فان قيل اه ان محصله ان هذه الحصر ليس بمستقيم لانا وجدنا دلالة اللفظية غير
الاقسام الثلثة قوله في اكثر انواع المجازات كقولنا رايت اسدا يرمي فانه يدل على الرجل
الشجاع مجازا مع انه لزوم بينهما في الذهن قوله قلنا محصل الجواب التفصيل وهو انه ان اراد
المعترض الدلالة الكلية فهي ليست بمجرد اللفظ بل اللفظ مع القرينة وكلامنا في الدلالة اللفظية
فقط واليه اشارة بقوله فالدال هو المجموع اه وان اراد مطلق الدلالة سواء كانت كلية
او غير كلية فهو غير معتبر وان كان الدال هو اللفظ وكلامنا في الدلالة المعتبرة والى هذا اشار
بقوله قوله فهذه لا يعتبر اه فالاولى ترك الفاء في هذا القول وايراد الواو بدله فانه يشعر
بان هذا القول تحته الجواب الاول وقد عرفت انه جواب آخر وانما حملنا الجواب على التفصيل
لئلا يرد عليه ان الدال ان كان هو المجموع فلا معنى لقوله لا يعتبر اه لان الدلالة المجموع كلية
وان كان هو اللفظ فلا فائدة في قوله فالدال هو المجموع لان الجواب على هذا التقدير قوله فهذه لا يعتبر اه

لان دلالة اللفظ وحدها ليست بكلية قوله وما ليس بكلية آه يشعر بان ما ليس بكلي ليس
بدلالة كما يفهم من قوله لا يسمونه دلالة آه ويفهم من قوله لان الدلالة آه غير معتبر
وان كان دلالة ويمكن التوفيق بان المراد من قوله لا يسمونه دلالة انه لا يعتبرونه
دلالة فان الاعتبار لازم للتسمية فذكر الملزوم واريد اللازم قوله فلهذا آه لان المعتبر
ما هو كلي فسروا الدلالة آه قوله فعلى هذا اي فعلى تقدير ان يكون معنى الدلالة اللفظية الوضعية
كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى يكون المعتبر في الدلالة الالتزامية اللزوم البين بالمعنى
الاخص قوله وهو الذي آه تفسير المشهور للزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذي يلزم من
حصول المسمى في الذهن حصول اللازم فيه واللزوم البين بالمعنى الاعم هو الذي يكفي تصور
الملزوم مع تصور اللازم في جزم الذهن باللزوم بينهما ووجه العموم انه اذا كان
تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم يكون تصورهما ايضا كافيا في تصور اللازم من غير
عكس واعترض الشيء على وجه العموم في حاشية شرح الشمسية بان المعتبر في الاول
هو كون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم وفي الثاني تصور الطرفين كافيا في جزم الذهن
باللزوم بينهما فبهذا القدر لا يظهر العموم اذ ربما يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم
ولا يكون التصوران كافيين في جزم الذهن باللزوم فلا بد لنفي ذلك من الدليل ثم قال
لو فسروا اللزوم البين بالمعنى الاخص بما يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم مع الجزم

كان

كان هذا المعنى اخص من اللازم البين بمعنى الاعم بلا شبهة لكن لم يثبت هذا
التفسير في كلامهم انتهى كلامه فظهر ان الشيء وهذا التفسير الذي اختاره هنا بانه لم يثبت في
كلامهم فما وجه اختياره هنا ولعل وجه الاختيار انه على تفسير المشهور لا يتحقق معنى العموم بينهما
مع انه متفق بين القوم وعلى هذا التفسير يتحقق بينهما العموم المطلق واما كون التفسير
مخالفا للمشهور فليس مفردا اذا كان مطابقا لنفس الامر قوله فكان المصنف لشيء آه اورد المطلق
اللازم المعتبر عندهم فلا اشكال قوله وظني آه لا يخفى عليك على اختاره الشيء من التفسير
المردود للزوم البين بمعنى الاخص فان معناه على خروج قسم واحد من اللزوم الاخص
وقوله في اللزوم الاعم بان يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكون كافيا في
جزم الذهن بينهما باللزوم بل الكافي في الجزم بتصور الطرفين كما يظهر من عبارة الشيء
الشيء وذلك انما يلزم على تفسير الشارح اللزوم الاخص اعني التفسير المردود في حاشية القطبي
واما التفسير المذكور هو كون اللازم بحيث متى حصل المسمى في الذهن حصل فيه فالخارج بالتفسير
المردود داخل فيه فلا يظن صحة ظن الشارح مدلولا التزاميا جز لقوله ان يكون قوله
فاذا اردت الاطلاع على مرام هذا الكلام قد عرفت مرامه وهو ورده الاعتراض على
وجه العموم بناء على تفسير المشهور قوله فعليك آه وهو اسم فعل اذ عدي بنفسه بمعنى الزم واذا
عدي بالباء بمعنى تمسك فلا حاجة الى ما قيل ان الباء زائدة لتقوية العمل قوله اي في

هذا المقام آه مقام بيان العموم والخصوص بين اللزوميين في اللازم لا في بحث الدلالة
الالتزامية فانه لم يتعرض في هذا البحث لهذا البيان قوله لانه ترك آه اقول لم يترك
هذا القيد لانه اعاد اللفظ المذكور سابقا وهو مقيد والمعرفة اذا اعيدت كانت
الثانية عين الاولى قوله والا لانتقض آه ولو اورد والضمير لم يحتج في رفع هذا النقض
الى حذف القيد وانما اورد ظ لان الضمير يوهم ارجاعه الى المعنى تصريحه ولصحة اضافة
المعنى بالافراد والتركيب مع ان تقسيم المفرد الى الكلي والجزئي يقوي الابهام لان الكلي والجزئي
من صفات المعنى اولا بالذات ومن صفات الالفاظ ثانيا وبالعرض قوله لكنه خلاف ما صرحوا آه بان
المفرد والمركب من اقسام اللفظ الموضوع للمعنى قوله والمفرد آه انما قدم المفرد على المركب مع ان
مفهوم المفرد عدمي ومفهوم المركب وجودي لان ذات المفرد مقدم على ذات المركب طبعا تقدم
وضعا ليوافق الوضع بالطبع قوله والمراد بالارادة آه وكذا بالجزء الجزء المرتب المسموع
فلا يرد ما يقال انه يلزم ان يكون يضرب مركبا لان مادته تدل على الحدث وهيئته تدل على الزمان
وذلك لان احد جزئيه غير مسموع قوله اي معنا حسابيا في الابجد قوله لقا علما لانه لو لم يكن
لكان مركبا وفاعله مستكنا فيه كزيد علما آه احتراز عن حساب لا ابجد فان جزء اللفظ
يدل على جزء المعنى الحساب قوله حال كونهما علمين فانهما لو لم يكونا علمين لكانا مركبين
الاول منهما توصيفي والآخر اضافي قوله والمراد بجزء المعنى آه وفيه نظر لانه لا حاجة

الى هذا

الى هذا التقسيم لادخال هذا المركب المراد منه المعنى البسيط فانه ليس بمركب لان الافراد والتركيب انما يكون
بالنظر الى المعنى المراد والمعنى المراد ههنا بسيط ليس له جزء وان كان المعنى الغير المراد مركبا قوله
عند ارادة الضاحك آه يعني اذا اطلق الحيوان الناطق واريد منه الضاحك مجازا من قبيل
ذكر الملزوم وارادة اللازم فانه يدل على الجزء المعنى الحقيقي لينتقل منه الى المعنى المجازي
والمراد منه فيكون مركبا لكونه دالا على جزء المعنى الغير المراد قوله وقد يقيد الجزء آه هذا التقييد
مشهور في كتب القدماء لاخراج نحو عبد الله ورده الشارح بانه لا حاجة اليه لان عبد الله
خارج بالقيد الذي خرج به الحيوان الناطق وهو عدم ارادة الدلالة عليه اي على
الجزء المعنى وهذا حق لا ريب فيه واما ذكره من الانتقاض بالمركبات المذكورة فليس بتام
كما عرفت في الحاشية السابقة قوله وهذا ان آه يعني بعضهم عرفوا المفرد والمركب بحذف
جزء معناه وكذا المركب لكن التعريفات المذكورة في هذا الكتاب احسن الذكر قيد الارادة فيها واما
فيما سبق فهو غير مذكور صريحا بل المراد من الدلالة فطريق الارادة وهذا الصريح وهو
وجه حسنها قوله وقد عرفت آه اعاد بعد العهد اشارة الى مناسبة مباحث الالفاظ بمباحث
الكليات قوله للمعنى آه الاولى ان يقول للمفهوم لان ما حصل في العقل فهو من حيث حصوله فيه يسمى
مفهوما ومن حيث قصده من اللفظ يسمى معنى من حيث تسميته بالاسم يسمى مسما فالكلي والجزئي
يقعان وصفين له بالاعتبار الاول دون الثاني الآخرين قوله وبهذا الاعتبار آه اي باعتبار
ان الكلي والجزئي صفتان للفظ تبعا يصح جعل تعريفه الجزئي بما يمنع نفس تصور مفهومه

ما وراج اللفظ المفهوم وكذا تعريف الكلي بما لا يمنع نفس تصور مفهومه فانه اذا كان
الكلي والجزئي من صفات الالفاظ صح اضافة المفهوم الى المفهوم قوله اي ما لا يكون
تصور مفهومه بالنظر الى نفسه مانعا وانما اورد اللفظ بالنظر الى نفسه تصريحا بان علة
المنع هو النظر الى نفسه لا امر خارج قوله وما فيه منع لكن آه اشارة الى فائدة قيد النفس
فانه لادخال الكليات الفرضية واما فائدة قيد التصور فلادخال واجب الوجود فانه وان كان
في نفس الامر مانعا عن وقوع الشركة الا ان تصوره لا يمنع عن وقوع الشركة قوله
فملخص الكلام في التاج التلخيص هو يدا كردن اي ما ظهر وحصل بعد التنقيش والتنقيح
من الكلي والجزئي هذه المذكور وكذا قال مولانا عبد الحكيم ان ما يحصل في العقل اي
عند العقل ليشمل الجزئي فان الجزئي لا يحصل في العقل بل عند العقل فلا يلزم
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره قوله فهو بمجرد حصوله اي مع قطع النظر عما هو خارج عنه قوله
وذلك فرض ممتنع اي فرض الاشتراك في الجزئي فرض ممتنع بالوصف وفي الكلي الفرضي
فرض ممتنع بالاضافة ففي الفرض ممكن وان كان المفروض ممتنعا فلا يلزم من كفاية
هذا كفاية ذلك قوله فان قيل آه يعني ان المفرد تصور مضاف الى الشيء معناه حصول صورة آه
لا تصور مفرد ولان الشيء خارج عن مفهوم المفرد فاذا اضيف التصور الى اللفظ
يكون معناه حصول صورة اللفظ وهذا لا شبهة في صحته واذا اضيف الى المفهوم يكون معناه حصول
صورة المفهوم فيلزم ان يكون للمفهوم مفهوم لان التصور بمعنى المفهوم وهذا باطل قوله

قلنا آه

قلنا آه ومحصل الجواب ان حصول صورة المفهوم بمعنى حصول نفس المفهوم فلا يلزم ان يكون
للمفهوم مفهوم قوله كالعلم والشجاعة اي كالاشياء التي يكون وجودها الاصلي هو الوجود في الذهن
كالعلم والشجاعة والجهل والجبن وغيرها من الكيفيات النفسانية اي القائمة بالنفس قوله وعلامة
عدم ترتيب اثره وهو الانكشاف الاشياء في العلم قوله ونوع آه كما في الاشياء التي يكون وجودها
الاصلي هو الوجود في الخارج قوله وعلامة ترتيب اثره وهو الاحراق في النار قوله واحدهما آه
اي لا يستلزم احدهما الى الآخر استلزاما كليا فلا يرد وقوله نعم قد يستلزم فالمراد به الاستلزام
في بعض المواد قوله فانا اذا تصورنا شيئا من الموجودات يعني اذا تصورنا شيئا من الموجودات
الخارجية كالنار مثلا يحصل في العقل صورة النار لا نفسها والا لاحرقت ويحصل العلم وهو صورة النار في
هذا المثال بنفسه لا بصورة لان العلم في هذا المثال غير ملتفت اليه بل الملتفت اليه النار قوله ولهذا ترتيب
اثرها آه ولان العلم عبارة عن صورة النار قوله نعم آه اي نعم قد يستلزم حصول صورة الشيء في العقل
حصوله بنفسه كما اذا كان المتصور الملتفت اليه موجودا ذهنيا كالعلم فان تصوره يستلزم حصوله بنفسه
قوله يكون من النوع الاول اي من قبيل ما يكون حصوله بحصول نفسه لا بصورته قوله غالبا آه اشارة
الى ان بعض الكليات ليس جزءا كالخاصة والعرض العام فانهما عرضيان فكيف يكون جزئيين قوله
فيكون الجزئي آه ولما لم يكف بها فان الاضافتان اعني كون الجزئي كلا وكون الكلي جزءا في
النسبة احدهما الى الآخر تعرض الشارح بقوله وكلية الشيء آه لبيان اضافة الاخرى

متى يصح بسببها نسبة احدهما الى الآخر قلنا انه لا نسلم لم يكف بان الاضافتان لان معنى
الكلي المنسوب الى الشيء متصف بكونه كلا وهذا لا يلزم من كونه جزءا فلا بد من بيان نسبة
الاخرى مرتبا ليصح بها اتصافه بكونه كلا وهو ان كلية الشيء انما يكون بالنسبة الى جزئياته
فيكون منسوبا الى الكل وكذا معنى الجزئي المنسوب الشيء متصف بكونه جزءا وهذا لا يظهر
من كونه كلا فلا بد من بيان اضافة الاخرى وهو ان جزئية الشيء انما يتحقق بالنسبة
الى الكلية فيكون منسوبا الى الجزء قوله الكلي اذا نسب انما عدل عن التعريف المص والذاتي والعرضي
لورود الاعتراض عليه كما سيجيء قوله وهذا الموافق آه اي وتفسير الذاتي بما لا يكون خارجا عن الماهية
يوافق تفسيره بما يكون رفعه رفع الذات فكما ان التعريف الاول شامل النوع كذلك
تعريف الثاني قوله وما ذكره الشارح آه عطف على قوله تفسير الذاتي قوله والوجه ما تقدم وهو
تفسير الذاتي بحيث يشمل النوع تقليلا للاقسام وضبطا للحصر لكن قال الشارح وحواشي القطبي
ان اطلاق الذاتي على ما يكون داخلا اشهر من اطلاقه على ما يشمل النوع قوله لا يقال آه
اعتراض على تفسير الذاتي بحيث يشمل النوع بانه غير صحيح لعدم صحة اطلاق الذاتي
عليه فالراجح هو تفسيره بما يشمل النوع قوله لانا نقول آه محصله ان معنى الذاتي ليس منسوبا
الى الذات بمعنى الماهية بل بمعنى الافراد المتكثرة فلا يلزم نسبة الشيء الى نفسه قوله
وقد يقال آه قائله مولانا صاحب قال اقول ويرد عليه ان هذا يقتضي ان لا يصح اطلاق

الذاتي

الذاتي بالمعنى اللغوي على النوع وهذا قاصر كما لا يخفى قوله وبالجملة آه اي خلاصة الكلام
ان تعريف المص للذاتي بحيث لا يشمل النوع ثم تقسيمه الى الاقسام الثلثة ليس
كما ينبغي لوجود التوجيه المذكور باللهم الا ان يراد آه وبالتفسير باللهم اشارة الى ضعفه
قوله في جواب ما هو قيل ان الجنس ليس مقولا في جواب ما هو بل مقولا في جواب ما هما وما هم ويمكن
ان يجاب عنه بان كثيرا ما يذكر اللفظ المفرد في كلام العرب ويراد به المثنى والمجموع اما ارادة
المثنى كقوله تعالى الله ورسوله احق ان يرضوه وانما افرد تنبيها على ان رضا كل منهما
رضاء الآخر واما ارادة المجموع كقوله وسلام على عباده الذين اصطفى حيث اراد اصطفوا
قوله اي لا يكون آه لما كان المتوهم من ان كان في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة انه قد يكون
مقولا بحسب الشركة وانه قد يكون مقولا بحسب الخصوصية ايضا صرح به المص ودفع التوهم بانه
لا يكون مقولا بحسب الخصوصية اصلا اما الحيوان الناطق آه وفي الترديد اشارة الى كون الناطق
ذاتيا والضاحك عرضيا ليس اولى من العكس والى اشارة في حواشي القطبي بان الاصطلاح
على الذاتيات الحقائق الموجودة متعسرة قوله فيكون السؤال بطلب الماهية المشتركة والا لم يكن
لاشتراك في السؤال فائدة والفصل آه يرد عليه ان فصل النوع وان خرج بقوله مختلفين
بالحقائق يخرج الخاصة آه فيه ان خاصة النوع خارجة بقوله مختلفين بالحقائق فلا معنى
لاخراجها بقوله في جواب ما هو لانه يلزم اخراج المخرج قوله الاول آه هذا الاعتراض على قوله

ولفظ الكلي مستدرك بان الدلالة المقول على كثيرين على الكلي دلالة التزامية والدلالة
الالتزامية متروكة في التعريفات فلا بد من ذكر الكلي ذكر المقول على كثيرين قوله لا يخ
وان كان لا يخ ض فائدة ايض لان الكلي جنس صريح للكليات فذكر الجنس الصريح في التعريف
مقيد كما لا يخفى وانما خص الاستدراك بلفظ الكلي ولم يعل باستدراك المقول على كثيرين لان
الكلي مجمل والمقول على كثيرين مفصل والحكم بزيادة الاجمال اولى من الحكم بزيادة
التفصيل قوله بناء اه وفي قوله ما تقرر في الحكمة اشارة الى قياسين احدهما دليل
الكبرى وهو القياس الآخر فالاول صغرى ان الجزئي الحقيقي موجود خارجي ولا شيء
من الموجود الخارجي بمحمول فلا شيء من الجزء الحقيقي بمحمول اما صغرى فظ
اما الكبرى فدليلها قوله وما حصل في العقل ليس الا المفهومات الكلية وهذا قياس آخر
من القياسين وصغراه مطوي والمذكور اشارة الى كبراه اذ حاصله ان المحمول هو الحاصل
في العقل ولا شيء من الحاصل في العقل بموجود خارجي فلا شيء من المحمول بموجود
خارجي الى المصنف وهو لا شيء من الموجودات الخارجية بمحمول قوله لكن الاستدراك
التوهم الناشي مما سبق وهو ان هذا بعينه مطلب المعترض فلا يتم الجواب وحاصل
الاستدراك ان حمل الجزئي على شيء انما هو على مذهب المتأخرين لا ما سبق من مذهب
المتقدمين فلا يتم مطلب المباحث اعلم انهم اتفقوا على ان المدرك للكليات والجزئيات المجردة

من المادة

من المادة هو العقل وذهب البعض الى ان المدرك للجزئيات آلات لا العقل وذهب
البعض الى ان المدرك العقل لكن بواسطة الآلات قوله وان المفهومات الحاصلة في العقل
اي عند العقل كما عرفت قوله لا سيما على مذهب اليه المصنف لان اللفظ ايض مفهوم من المفهومات
فيصح حمله على الشيء قوله بحسب الشركة والخصوصية معا اراد بقوله معا الاشتراك في المقولية لا انه
مقول بحسب الشركة والخصوصية في زمان واحد قوله لانه تمام الماهية المختصة به فان قلت ما معنى
اختصاص هذه الماهية بزيد مع انه مشترك بين الافراد قلت معناه ان زيدا لا يتجاوز
عن هذه الماهية فالباء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه كما في قوله نخصك بالعباد
قوله مقول جنس متناول هذا بناء على ما سبق من ان الكلي مستدرك والا فالجزئي خارج
بقوله كلي وهذا ظاهر يخرج عنه باقي الكليات يعني الفصل والخاصة والعرض العام
لا يخفى عليك ان الفصول البعيدة وخواص الاجناس خارج بقوله مختلفين بالعدد
دون الحقيقة فلا حاجة لاخراجها بهذا القيد لان فيه اخراج المخرج قوله فيه بحث منشأه
ان الظرف اعني دون الحقيقة حال من العدد اي حال كون العدد متجاوزا في الا
ختلاف من الحقيقة ولو جعل حالا من ضمير مقول فلا يرد به كما سيصرح الشارح بقوله او يقال
ان معنى قوله اه قوله الحيوان مقول كما يقال زيد وعمرو وبكر حيوان لا في جواب ما هو قوله
يكون مخرجا العرض العام ايض فلا وجه للتخصيص الاعتراض بالعرض العام قوله على ما لا
يخفى لان الجنس ايضا مقول في جواب ما هو والقيد يخرج ما ينافيه لا ما يوافقه قوله والحيوان
جواب سؤال مقدر وهو ان الحيوان ايضا مقول في جواب ما هو في ضمن الحيوان الناطق بان جزء

المقول في جواب ما هو اذا كان مذكورا صريحا يقال في الاصطلاح الواقع في جواب ما هو لا
المقول في جواب ما هو واذا كان مذكورا ضمنا يقال له في الاصطلاح الداخل في جواب ما هو
فلا اشكال مثال الاول الحيوان ومثال الثاني الجسم قوله ولما كان بهذا القيد آه مقدمة ثانية
الجواب اي لما كان بقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة دخل في اخراج الجنس اسند الى
الى القيد الاول مع ان القيد الاخير ايضا فيه كما عرفت لان السابق سابق في الاعتبار
قوله فانه ادخل آه يعني ان العرض العام كما يقع على كثيرين مختلفين بالعدد مثلا يقال زيد
وعمرو ماشيان كما يقع انسان وفرس ماشيان قوله او يقع آه حاصله ان قوله دون الحقيقة
حال من ضمير مقول فيكون المعنى ان النوع متجاوز في المقولية عن المختلفين بالحقيقة بخلاف
الجنس فيخرج الجنس قوله وقد يقع آه يعني اذا كان قيد الاول مخرجا للجنس بهذا المعنى يكون
مخرجا للعرض العام ايضا فاجاب بقوله وقد يقع آه قوله وانت خبير بان فيما هذا يبحث
فيه عن معان لها دخل في الايصال وفي رعاية المناسبة المذكورة لا مناسبة اعلم
بها المقصد قوله اي الشيء هو بالرفع على الحكاية قوله اي يميزه آه فان قلت ما فائدة هذا
القول مع انه قد عرفت الفصل فيما بعد قلت هذا القول لبيان حكم الفصل لا تعريفه على
تقدير كونه تعريفه ففائدة الاشارة الى ان الفصل تعريفين جامعين فيما بينهم قوله ثم
الفصل آه المقصد منه تقسيم الفصل واشارة الى ان المراد بالتمييز في الفصل التمييز في
الجملة سواء كان غير جميع ما عداه او عن بعضه فيشتمل الفصول البعيدة ايضا وتوجيه لقوله
اي شيء دون اي حيوان واي جسم نام قوله واما اذا خصصت السؤال آه عطف على معنى

الكلام

الكلام تقديره هذا اي صلوح الجواب باي فصل كان اذا عممنا السؤال بان اضفنا اي الى
الشيء واما اذا خصصت السؤال بان اضفنا اي الى الحيوان او الى الجسم النامي فالصالح للجواب
هو الفصل المميز عن المشاركات في الجنس الذي اضيف اليه اي قوله وانما خص الفصل آه يعني كما
ان الفصل يكون مميزا عن المشاركات في الجنس كذلك يكون مميزا عن المشاركات في الوجود لاحتمال
ان يكون الماهية مركبة من امرين متساويين او امور متساوية ويكون كل من الامرين او الامور
مميزا لتلك الماهية عن المشاركات في الوجود كما اذا فرضنا ان ماهية ب مركبة من الفين يكون كل
منهما مميزا لب في الوجود عن جميع ما عداه فلم خص الفصل بالمميز عن المشاركات في الجنس حيث
اخذ في تعريفه الجنس قلنا لان الفصل المميز عن المشاركات في الوجود مبني على تركب الماهية من امرين
متساويين او امور متساوية وهذا باطل على مذهب المتقدمين والمصنف وان كان من المتاخرين
لكنه اختار مذهب المتقدمين في هذا الكتاب ودلائل بطلان التركيب مذكورة في المطولات
فليطالع ثم قوله لا يقع على هذا آه حاصل الاعتراض ان الجنس انما يذكر للاحتراز عن الوجود
واذا بطل تركب الماهية من امرين متساويين لم يبق الاخير للوجود احتمال فلا معنى للاحتراز
عنه بذكر الجنس وحاصل الجواب انه انما لم يذكر الجنس في التعريف لتوهم ان التعريف بكليهما ولم يعلم
انه اختار بطلان تركب الماهية فيها فلا تصريح بالمقصد وصرح بالمقصد بلفظ الجنس قوله عن
الماهية اي الموجودة فلا يرد ما قيل انه يلزم من قوله سواء كان الامتناع بالنظر الى نفس الماهية آه
انقسام الشيء الى نفسه والى غيره لان لازم الماهية ما يمتنع انفكاكه عن الماهية بل يجوز

بدل بالنظر

ولازم الوجود ليس كذلك لانه لا يمتنع انفكاك عن الماهية بل يجوز انفكاك عنها كالسواد
للحبشي فانه يجوز انفكاك عن الماهية الانسانية والا لكان كل انسان اسود لانا اذا
اردنا بالماهية الماهية الموجودة فيصح انقسامه الى لازم الماهية مع قطع النظر عن الوجود
الخارجي والى لازم الوجود الخارجي قوله للحبشي اي لشخص الممزجة بالمزاج الصنفي
المخصوص سواء كان بالحبشية او غيرها فلا يرد ما قيل ان السواد ليس بلازم له
لانه قد يوجد حبشي ابيض ولا يرد ايضا انه قد يزول بالمرض لان المراد بالسواد
كونه اسود بالطبيعة الشخصية والزوال بالمرض لا ينافي ذلك قوله بالمواطاة الحمل على
ثلثة اقسام احدها بلا واسطة ذو بلا تاويل كان يقال زيد ضارب وحمل بواسطة ذو كما
يقال زيد ذو قيام وحمل بالاشتقاق كان يقال زيد عدل بمعنى عادل قوله اعتمادا على فهم
المتعلم نكتة مصححة للتتابع واما النكتة المرجحة فمجردة التوسع في التعبير قولا عرضيا
فيه ان الفصل البعيد كالحساس خارجة بقوله فقط فلا معنى لاخراجها بهذا القيد للزوم
اخراج المخرج قوله فوق حقيقة واحدة اشارة الى ان المجموع المستعمل في هذا الفن يشتمل
التثنية وفوائد العيود ظاهرة فقوله كلي مستدرك وقوله على ما تحت حقائق مختلفة
يخرج النوع والفصل القريب وخواص الانواع وقوله قولا عرضيا يخرج الجنس لكن يبقى خواص
الاجناس داخلة في التعريف فلم يكن مانعا الا ان يعتبر قيد الحيثية كما هو المشهور في التعريفات
قوله سبعة اه لان الخاصة التي هو القسم العرض اللازم غير الخاصة التي هي قسم المفارق وكذا

الحال ما

الحال بالعرض العام فيكون سبعة وقد اجاب الشارح في الحواشي القطبية بان المقصود الملحوظ في التقسيم
الخصوصية وعدم الخصوصية فالاقسام خمسة كما هو المشهور ولذا قال الشارح كان المناسب ان يقسم اه
قوله اعلم اه اعتراض على المصنف بان ايراد الرسم في تعريفات الكليات ليس بصواب بوجهين
الاول ان الكليات امور اعتبارية لانها اصطلاحات حصلت مفهوماتها وعينت معانيها
ووصفت اسماءها بازائها فيكون هذه المفهومات حقائق لها فتعريفاتها حدود لا رسوم
والثاني ان احتمال ان يكون لهذه الكليات حقائق غير هذه المفهومات لا يوجب ان يكون هذه
المفهومات رسوما فالمناسب ان يقال يعرف بدل يرسم ليعم الا ان يوجه بانه من باب ذكر الخاص وارادة
العام فلهذا قال قدس سره المناسب ولم يقل الصواب قوله الغرض من المنطق اه اي مما يبحث
عنه في المنطق وهو قول الشارح والحجة والا فالغرض من المنطق صيانة الذهن عن الخطاء
في الفكر قوله والمجهول اما تصوري او تصديقي اه وانما قسم المجهول اليهما مع ان هما قسمان من العلم
باعتبار انه بعد الحصول اما ان يكون مقارنا للحكم وهو التصديقي او لا يكون مقارنا له وهو التصوري
قوله قولا شارحا اه اما كونه قولا فلتركبه والقول هو المركب واما كونه شارحا فلما ذكره الشارح قوله
قيل لو احتاج اه يعني ان التعريف المصنف للحد ليس بسديد فانه يفضي الى التسلسل المحدد فيكون محالا
قوله وايضا لو كان اه اعتراض آخر على تعريف المصنف للحد بانه لا يصح لان المساوات بين الحد
والمحدود شرط ومنها ليس بمتساويين لان حد الحد لكونه مضافا الى الحد اخص من الحد ضرورة
كون المقيد اخص من المطلق قوله الجواب عن الاول اه وهو لزوم التسلسل هو ان هذا التسلسل ليس
بمحال لانه في الامور الاعتبارية وهو ينقطع بانقطاع الاعتبار وههنا كذلك فان العقل

قد يلاحظ حد الحد من حيث انه حد من غير نظر الى الخصوصية فيقطع معرفا للحد وبما ذكرنا
اي بما ذكرنا من ان حد الحد باعتبار اطلاقه يقع معرفا للحد ظهر الجواب عن الاعتراض
الثاني وهو ان حد الحد اخص من الحد لانه باعتبار اطلاقه يكون متساويا للحد فيصح تعريفه به
قوله والحد الاشتقاقي آه فالحد يحمل للمنع فيسمى المحل باسم الحال فان قيل الرسم ايضا مانع عن
الدخول الاغيار فينبغي ان يسمى حدا قلنا مصحح الاطلاق في المنقول هو النقل للوضع ثانيا
واما بيان المناسبة بان المعنى اللغوي والاصطلاحي فيرجح بذا الاسم على غيره من الاسماء
فلا يصح اطلاق الحد على الرسم لان النقل للصحح الاطلاق ليتحقق بينا قوله فلنقصان
بعض اجزاء الحد التام فيه لان معنى الحد التام جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق ومعنى الحد
الناقص جسم ناطق فسقط بعض اجزاء الحد التام فيه وهو النامي والحساس والمتحرك بالا
رادة مع ان جميع هذه المعاني الجسم آه فمعنى قوله وهو الجنس القريب وهو بعض اجزاء
الجنس القريب مع حذف المضاف لان الجنس القريب هو الحيوان وبعض اجزائه وهو الجسم
المذكور في الحد الناقص فلا معنا نقصان الجنس القريب عنه تمامه قوله والرسم هو القول آه انما
لم يتعرض المصنف لتعريف الرسم لان المعرفة الكافية للتقسيم حاصلة من تعريف الحد لما قابل له
فاذا علم احد المقابلين علم ان الآخر ليس كذلك وهذا القدر من المعرفة كافية التقسيم
قوله والخاصة اللازمة غير معتبرة مع انه معتبرة ايضا لان جمهور المتاخرين قالوا بان
المعتبر هو الخاصة المطلقة المتساوية والمحققون منهم قالوا بان المعتبر مطلق الخاصة والمحققون
واما ان المعتبر اللازمة فقط فلم يذهب احد الا ان يقال انها مذكورة بطريق التمثيل لا

المذكور

المذكور للاحتراز قوله فلان رسم الدار اثر ما معنى ان الرسم في اللغة الاثر مطلقا
لا بخصوصية كونه مضافا كما يتوهم من اضافة الاثر الى الدار فيسمى التعريف الحاصل
بالعرض رسما لانه اثر من آثار الشيء فيكون من قبيل تسمية الشيء باسم اعم من بعض
اجزائه ان كان مع الخاصة شيء آخر من قبيل تسمية الخاص باسم التام الحل يكن
بينا شيء آخر قوله باري البشرة آه في الصراح البشر البشرة بفتحتين پوست روي مردم
قوله ضحاك بالتطبع آه ولا يرد ما قيل ان هذا القيد مغن عما سبق وكذا في بعض
القيود والمقدمة غناء عن البعض لان عدم الغناء غير مشروط بل المشروط
الجمع سواء كان كل واحدة غير مختص بالشيء او يكون الاخيرة منها مختصة به قوله وقد يقال آه
حاصله ان معرفة الشيء موقوفة على افادة الخارج تعريفه وافادة الخارج تعريفه
توقف على معرفة اختصاص الخارج بالشيء ومعرفة اختصاص الخارج بالشيء
يتوقف على معرفة الشيء فيتوقف معرفة الشيء على معرفة فيلزم الدور قوله فاجيب عنه آه
حاصله منع اكبرية وبيني قوله افادة الخارج تعريفه يتوقف على معرفة الاختصاص بانا
لا نم التوقف لجواز ان يكون بين الشيء ولازمه الخارج ملازمة ظاهرة بحيث ينتقل
الذهن من الخارج الى ذلك الشيء وفيه نظر لان المفهوم من الجواب ان افادة الخارج
تعريف الشيء يتوقف على ظهور العلاقة بينهما وليس معنى معرفة الاختصاص الا
ظهور الملازمة فقد توقف افادة الخارج تعريف على معرفة الاختصاص فلزم الدور

والحق في الجواب ان معرفة الشيء التي يتوقف عليها معرفة الاختصاص
ليست بالخاص بل بوجه آخر لم يلزم الدور لتغاير الموقوف عن الموقوف عليه
فاسقط فانه من الهيمات اي المفضولات قوله فالقيد بمعرفة آه لا يخفى عليك ان المقيد
بمعرفة الشيء هو معرفة الاختص من حيث انه مختص وهو بعينه معرفة الاختصاص
فهذا يتادى بما قلنا قوله لما فرغ من القول الشارح شرع في الحجة اعترض على ما ذكره
المقدمة بانه لا لزوم بين الفراغ عن البحث وبين الشروع في بحث آخر اجيب بان
هذه القضية اتفاقية وقد صيرت عادة الشارحين بايراد ما يعد الفراغ من حيث
وقيل الشروع في بحث تنشيطا للمتعلم وتحريرا للطلبة فيما سيأتي حيث حصل
قدرا معتدا به من العلوم في قوله شرع قرب ان يشرع فيه قوله ولما توقف معرفتها آه
فان مباحث القضايا مبادي مباحث الحجة باعتبار ان الحجة يتركب من القضايا
فمتى لم يبحث عن الاجزاء كيف يبحث عن الكل قوله ان يقم لقائمة قال مولانا عصام
الدين ان اعلام في قوله لقائله بمعنى لاصلة القول والاولى ان يقال انك صادق
فيه او كاذب فيه قوله لان المعتبر آه لانها الموصوفة بالصدق والكذب هو الايصال بوجه
الخاص لهذا المقام واما الوجه العام فهو ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز
فالحمل على المجاز اولى وكذا اللفظ القول آه قال مولانا عبد الحكم ان التشبيه في مطلق
الاطلاق على المعنيين فلا يرد ما يقال ان هذه التشبيه لا يصح لان الاطلاق القضية

على

على المعقولية حقيقة وعلى الملفوظ مجازا والقول بالعكس لان اطلاقه على الملفوظية حقيقة
وعلى المعقولية مجازا لانه القول بمعنى المركب والتركيب صفة اللفظ اولا وبالذات وصفة المعنى
ثانيا وبالتبع قوله نوع القضية آه يعني ان القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب هذه
المفهومات اعني المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية هي صورة الوقوع واللاوقوع والحكم بمعنى النسبة
المدركة وهي للمسمى بالوقوع واللاوقوع فالنسبة في قوله بمعنى ايقاع النسبة او
انتزاعها بمعنى الوقوع واللاوقوع والايقاع بمعنى الادراك مصدر بمعنى المفعول
واضافة الى النسبة اضافة الصفة الى الموصوف اي النسبة المدركة وكذا الحال في الانتزاع
واما وصف النسبة بالادراك اشارة الى ان اطلاق القضية على هذه المفهومات باعتبار كونها
مدركة وحاصل ما لك اندفع ما يقال ان الشيء صرح في حاشية التهذيب بان الحكم بمعنى الوقوع
واللاوقوع هو جزء القضية وهنا قال ان الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع جزء لها لان
الحكم بينا ايضا بمعنى الوقوع واللاوقوع الا انه ازيح نقط الايقاع والانتزاع بمعنى
الادراك تنبيها على ان القضية انما تطلق على هذه المفهومات باعتبار كونها
معلومة قوله وهو المسمى بالتصديق عند الامام آه والضمير راجع الى الادراك المطلق
باجزاء القضية لان القضية انما تطلق عليها باعتبار العلم فلا يرد ان التصديق
عند الامام هو الادراك المتعلق باحد الاربعة لا الادراك المتعلق بالوقوع واللا
وقوع وحدها تأمل قوله وتفصيل ذلك آه المقصد من هذا التفصيل دفع الاعتراض

الوارد على تقسيم القضية الى الحملية والشرطية بان الشرطية داخلة في الحملية على هذا
التفسير فان طرفيها ايضا مفردان بالقوة ووجه الدفع الظاهر من مطابقة
التفصيل وسنبينه ان شاء الله تعالى قوله اجمالا آه لا يلتفت الى نسبة قصدا الى المجموع
من حيث المجموع قوله ايضا حملية لصحة الحكم بالاتحاد وان كانت ملحوظة تفصيلا
فهي الشرطية والشرطية في ان النسبة في الحملية ملحوظة اجمالا وفي الشرطية تفصيلا ان
الحكم في الحملية باتحاد الطرفين في الوجود وهو يقتضي ملاحظتها اجمالا فلا بد من
ان يكونا مفردين بالفعل او بالقوة بخلاف الشرطية فان الحكم فيها باتصال وقوع
النسبة بين الشيئين بوقوع الاخرى او بانفصال بينهما ولا شك انه يقتضي ملاحظة
نسبة الطرفين فصلا وقولك هذا ملزوم لذلك ليس تعبيرا عن الشرطية بل قضية
حملية معناه معنى الشرطية قوله او لا صدقها في السالبة قوله اي ذلك المنافي اي في
السالبة قوله تقدمه في الذكر اي غالبا وان كان قد يوخر قوله وان كانت منفصلة
وانما عد المصنف المنفصلة من الشرطيات مع انها لا شرط فيها لانها بتاويل الشرطية لان
معنى قولنا العدد اما الزوج واما الفرد العدد ان كان زوجا فليس بفرد وان كان فردا
فليس بزوج فهي المنفصلة اسابة فان قيل ان الحملية معناها ما وجد فيها الحمل والمنفصلة
ما وجد فيها الانفصال والمتصلة ما وجد فيها الاتصال ولم يوجد هذا المعنى في السوالب
فلا وجه لاطلاق هذه الاسامي عليها قلنا تسمية القضايا بهذه الاسامي اصطلاحية

فان قيل

قلنا

فيكفي

فيكفي مناسبتها ببعض افرادها وان لم تكن لبعض الآخر كالسوالب اذ لا يشترط
في المنقول المناسبة بجميع افراد المنقول اليه قوله فمخصوصة لخصوص موضوعها
فيسمى الكل بوصف الجزء قوله فهي محصورة مسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد
موضوعها فيها بالحكم على الكل او على البعض واما كونها مسورة فلاشتمالها
على حرف سور يحصر الافراد وهو ماخوذ من سور البلد كما ان سور البلد
يحصر البلد فكذلك حرف السور يحصر افراد الموضوع ويحيط بها بحيث
يخرجها عن الشيوع الذي كان قبل دخول حرف السور فلا يرد ان لفظ
البعض لا يحيط بجميع الافراد فيلزم ان لا يكون سورا واما كونها كلية فللحكم على
بعض الافراد قوله فهي محصورة آه اما كونها محصورة مسورة فلما ذكرنا
واما كونها جزئية فللحكم على بعض الافراد قوله فمهملة لاهمال بيان كمية
افراد الموضوع من الجزئية والكلية مع احتمال بيانها قوله ولا يخفى وجوه
المناسبة وقد بينا الكلية في محلها فاحفظها قوله بمعنى الكل الافرادي
وهو الذي يفيد شمول الافراد بمعنى كل المجموع اي ما يفيد شمول الاجزاء
قوله ليس بعض وبعض ليس وليس كل الا وان يدلان على سلب الجزئي مطابقة
وعلى سلب الكلي التزاما والاخير بالعكس اي يدل على سلب الكلي مطابقة وعلى
السلب الجزئي التزاما لانه اذا رفع الحكم عن الكل فاما ان يرفع من كل واحدة

وهو السلب الكلي فيتحقق عن البعض واما ان يرتفع عن البعض دون البعض
فيتحقق الجزئي ايضا قوله على وضع معين آه اكتفاء على ذكر الوضع ولم يذكر
الزمان مع ان المذكور في المثال الزمان وحده من ذكر الوضع وكلاهما
معتبران في الشرطيات ووجهه ان العبارة من صفة الاحتياك وهو ان يحذف
من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول ههنا قد حذف الزمان
من الاول وطريق ذكر الاول الوضع في المثال كانه يقال ان جئتني الآن مع
قيام عمرو ذكرتك فمقارنة المجيئة لقيام عمرو وهو الوضع لانه الحال الحاصل
للمقدم بسبب مقارنته امر يمكن اجتماعه مع المقدم قوله على جميع الاوضاع الممكنة
الاجتماع مع المقدم اي الاحوال التي يحتصل للمقدم بسبب اجتماعه مع
الامور الممكنة الاجتماع معه وان لم يمكن ممكنة في نفس الامر قوله شرع في
بيان المباحث المختصة وانما لم يتعرض لبيان المباحث المختصة بالحملية كمباحث
العدول والتحصيل وبحث المنحرفات وكون القضية ثمانية وثلاثية لان
بيانها طولا لا يليق بهذه الكليات ولم يتعرض لكثير من المباحث المختصة
بالشرطيات قوله لان صدق التالي آه لا يخفى عليك ان هذه التعريف لا يتناول
للزومية الكاذبة لان المتبادر من الصدق الصدق في نفس الامر ولا صدق في
الكاذبة الا ان يراد الصدق المفهوم من القضية المدلول بها قوله والمراد من

العلاقة

العلاقة الشيء
بسببه يستصحب المقدم التالي استصحب اي دعاه الى الصحبة ولازمه
كذا في القاموس يعني المراد بالعلاقة ههنا ما يطلب بسببه الاول حتى يرد ان العلاقة
شيء بسببه يستصحب شيء بشيء لا اختصاص له بالاول والثاني كذا افاده
مولانا عبد الحكيم لا لعلاقة قال المحقق التفتازاني اي من غير وجودها
ويقتضي ذلك او من غير اعتبارها فعلى الاول لا يجتمع اللزومية والاتفاقية
بخلاف الثاني قوله بل بمجرد الاتفاق آه اي بمجرد توافق الطرفين في الطرفين
الصدق بان تحقق موجب احدهما وقت تحقق موجب الآخر من غير ارتباط
يمتنع الانفكاك بينهما فان قيل اذا توافق الجزءان في التحقق كان المقدم
متحققا فما فائدة اعتبار صدقه قلت ذلك لافادة معنى الاتصال الذي هو
مدلول حرف الشرط والتعليق كذا افاد عبد الحكيم قوله منفصلة حقيقية
انما سميت حقيقية لان التنافي فيها اشد من التنافي في الاخرين لكونه
في الصدق والكذب معا فهي احق باسم المنفصلة لكان الانفصال بين جزئيها
وان كان يوجد في غيرها ايضا فالنسبة للمبالغة كاحمري والحقيقية بمعنى
سزاوار او هذه الحقيقية الانفصال الحاقا لما عداه فالنسبة فيها
نسبة الفرد الى الكل فالحقيقية بمعنى ما به الشيء بعد لا ما يقابل المجاز مكسا وهم
قوله وفي المنفصلة الحقيقية آه بيان لمواد القضايا الثلثة دفعا

لتحير السامع في طلب موادها قوله يوخذ مع الشيء نقيضه آه يمتنع ارتفاعهما
واجتماعهما قوله وما هو الاخص من نقيضه لئلا يمتنع ارتفاعهما قوله مثلا
ان صدق آه الفرق بين هذا التقدير والتقدير الاخير ان الاول قياسي استثنائي
والثاني قياسيها اقتراني كما لا يخفى قوله فهما متصلتان حقيقيتان فالمنفصلة
الاولى مركبة من الحمليتين ولما كان الحملية الثانية مستلزمة للمنفصلة وصفة
المنفصلة الثانية في مكان الحملية من المنفصلة الاولى وهي في الحقيقة مركبة
من الحملية والمنفصلة فيرى في مبادي النظر انها مركبة من ثلثة اجزاء قوله
مطلقا اي سواء كان بين كل جزئين انفصال حقيقي وحاصل البحث
ان الشيخ صرح في الشفاء بان الحقيقية يتركب من ثلثة اجزاء اذا كان
المقصود ههنا انفصال حقيقي بين المجموع الاجزاء الثلثة لا بين كل الجزئين منه
فلا وجه لرد تركبها من الثلثة الاجزاء مطلقا قوله من الاصطلاحات آه
اورد هذه العبارة اشارة الى ان هذا البحث الاخير غير داخل في مباحث القضايا
ولما فرغ من مباحث القضايا شرع في احكامها قوله هو اختلاف
القضيتين قال العلامة التفتازاني القيد الثاني يتحقق لمفهوم التناقض
وهو قوله بالايجاب والسلب لكن قال عبد الله الطلبي في شرح الميزان المنطق
ان القيد الاول والثاني اعني قوله قضيتين وقوله بالايجاب والسلب يتحقق لمفهوم

التناقض

التناقض لان الحيثية المذكورة بعدهما مغنية عنهما فقول الشارح لم
تخرج الاختلاف الموضوع بين غير قضيتين محمول على معنى يمكن ان يخرج
لا ان الاخراج منحصر فيهما قوله لعمق هذا الشرط يفهم من هذا الشرح انه
لم يوجد قوله بين المخصوصين في نسخ المتن وكذا يفهم من شرح العامة
التفتازاني المسمى بك روزي لكن المفهوم من الشرح المشهور يقال
قول انه موجود حيث قال في المصنف المحصورتان لا يتحقق التناقض
انه فينبغي ان يقيد بقوله ايض ليفهم تحقق الشرط السابق في المحصورة
ايض قوله والا فوحدة النسبة آه هذا هو مذهب المحققين من المتاخرين
واما القدماء فشرطوا ثمانية وحدات كما عرفت في الكتاب والمتاخرون ثلاثة
وحدات وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة النسبة الحكمية لكن القول
ما قال المحققون قوله واذا عرفت هذا فاعلم آه يفهم من ايراد هذا القول
بعد تحقق تناقض المحصورات انه لم يوجد في المتن قول المصنف ونقيض
الموجبة الكلية انما هي سالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هي
الموجبة الجزئية بعد قوله الا بعد اتفاقهما في ثمانية وحدات كما انه لم يوجد
التقييد بقوله في المخصوصتين كما عرفت فما وقع في بعض الشروح من ان
الاولى ايراد هذا القول بعد تحقق تناقض المحصورات فليس بشيء قوله هو
في الاصطلاح الى قوله ولهذا فسروه دفعا لما يقال ان العكس في المشهور

يطلق على نفس القضية والمصنف لم يفسر بهذا المعنى بل فسر بهذا المعنى المصدري
حاصل الدفع ايضا قوله مع بقاء السلب والايجاب بحاله والتصديق
والتكذيب بحاله فان قلت المتبادر من بقاء التصديق ان يكون صادقا
في الواقع فلا يتناول القضايا الكاذبة نحو كل حجر حيوان ينعكس
الى قولنا بعض الحيوان حجر قلنا ليس المراد ببقاء التصديق معنى المتبادر
بل المراد ان الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس فالصدق اعم من
المحقق والمقدر بدليل قوله بحاله مع بقاء التصديق متلبسا بحاله من
كونه محققا او مقدرا وكذا معنى قوله مع بقاء السلب والايجاب بحاله من كونه
عدوليا او تحصيليا وبما ذكرنا ظهر فائدة قوله بحاله في كلام الموضعين
واندفع ما قيل انه زائدة قوله والتعريف يختص بعكسه آه رد على العلامة
التفتازاني حيث عم التعريف بل فسر بالموضوع وما في حكمه وبالمحمول وما في حكمه
بانه لا حاجة الى هذه التعميم فان عكس الشرطيات ليس بمذكور في الكتاب قوله لانه اذا صدق
آه ان القوم في بيان عكس القضايا ثلث طرق احدها الافتراض وهو ان يفرض
ذات الموضوع شيئا معينا ويحمل وصف المحمول والموضوع عليه ليحصل مفهوم العكس
والثاني العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافي الاصل والثالث الخلف وهو
ان يفهم نقيض العكس مع الاصل محالا والشارح اورد هذه الطرق الثلثة بالترتيب
الذي ذكرته وان كان المذكور في المتن طريقا واحدا وهو الافتراض قوله بالحجتين

المذكور

المذكورتين آه اورد التثنية مع ان الحجج ثلثة كما عرفت يجعل الحجتين المذكورتين
في الشرح بمنزلة حجة واحدة او لان المراد الحجتان المذكورتان في الشرح لا المذكور
في المتن بقرينة ان التفصيل فيما ليس الا لهما قوله ولا يصدق نقيضه
آه هذا امور الدليل العكس قوله ولو جعل هذا هو الدليل الخلف
قوله القياس آه انما سمي قياسا لانه يجعل النتيجة المجهولة مساوية للمقدمتين
والقياس في اللغة المساواة قوله هو اشرف المقاصد باعتبار ان بعض
افراده وهو معرفة الله تعالى افرشر قوله لكن يطلق آه اي بطريق النقل
لمناسبة الدالية والمدلولية قوله باعتبار انه دال آه يعني ان الاستلزام
في الحقيقة صفة القول المعقول لكن وصفه به القول الملفوظ باعتبار انه دال
على المعقول وهو وصف له بوصف المتعلق به قوله يتعلق به آه واما القول فلانه
جنس صريح له وذكر الجنس الصريح في التعريف اولى قوله او عكس نقيضها آه
وهو ان يجعل نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول موضوعا نحو ان ينعكس قولنا
كل انسان حيوان الى قولنا نحو كل لا حيوان لا انسان واعلم ان هذا المقام يقتضي
بسطا في الكلام وهو ان لزوم النتيجة للقياس اما ان يكون بحسب نفس الامر
او في الذهن فان اعتبر العلية المستفادة من لفظ عنها فاللزوم بينهما من
حيث العلم فان التصديق بالمقدمتين على هيئة المخصوصة يوجب التصديق
بالنتيجة واللزوم بمعنى الاستعقاب اذ العلم بالنتيجة ليس في زمان العلم بالقياس

ولا بد من اعتبار قيد آخر ايضا وهو تفطن كيفية الاندراج ليدخل
الاشكال الثلثة فان العلم بها يحصل من غير حصول العلم بالنتيجة
وح قيد متى سلمت للاشارة الى ان لزوم بين العلمين بشرط تسليم مقدمات
القياس واعتقاد ذلك والصواب انه مستغن منه لان الهيئة مدخلا في اللزوم
وخرج القضية المستلزم لعكسها وكذا القضيتان اللتان فرضتا مجتمعتين
فان استلزامهما لاحدهما ليس منهما بل فيهما وان لم يعتبر العلمية
المستفادة من لفظ عنها فاللزوم بينهما من حيث التحقيق في نفس الامر يعني
لا يتحقق تلك القضايا في نفس الامر تحقق القول الآخر سواء علمها احد ولا يعلم
وسواء كانت المقدمات صادقة او كاذبة وح اللزوم بمعناه اعني امتناع الانفكاك
وهو متحقق في جميع الاشكال الاربعة ولا يحتاج الى تقييد اللزوم بحسب العلم ولا
اعتبار لدخل الهيئة في اللزوم والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها داخلة فيه
خارجة بقوله مؤلف من قضايا وكذا القضيتان المجتمعتان داخلتان فيه خارجتان
بقوله قول آخر وقيل متى لو سلمت ليس لافادة انه لا لزوم على تقدير عدم التسليم بل
لافادة التعميم ودفع التوهم اختصاص التعريف بالقضايا الصادقة وهكذا
قال مولانا عبد الحكيم فانه ينفعك في كثير من المواضع قوله عدل المص اقول
هذا غير صحيح لان العدول تعقيب ان لفظ المقدمات مذكورة في عبارة القوم والمص
ترك وعدل عنها مع انه لا ذكر لها في عباراتهم قوله اما الاقتراني قدمه لاهتمام بيانه
لكثرة

لكثرة مباحث قوله على حرف الاستثناء اعني لكن في التاج الاستثناء
انشاء الله تعالى كفتن واستثنا كردن فيدل على تكرار الشيء مرتين وبهذا
ظهر كون لكن حرف الاستثناء قوله جزء احد المقدمتين لا نفسها لان
احد المقدمتين شرطية والاخرى مدخولة لكن فالنتيجة جزء من المقدمة
الاول لا نفسها قوله ومعنى كون النتيجة آه وقع لما يقم ان النتيجة لو كانت مذكورة
في القياس لكان العلم بالنتيجة مقدما على العلم بالقياس لكونها جزء والعلم بالجزء مقدم
على العلم بالكل وان نقيض النتيجة لو كانت مذكورا في القياس لكان التصديق
بنقيضها مقدما على التصديق بالنتيجة فلا يحصل التصديق بالنتيجة وحاصل
الدفع ان ذكر النتيجة وذكر النتيجة وذكر نقيضها معناهما ان اجزائهما المادية
مذكورة في القياس لا انهما مع الحكم مذكورتان فيه حتى يلزم ما ذكر لان اداة الشرط اخرجهما
عن كونهما قضيتين قوله والمكرر بين مقدمتي القياس آه اسقط لفظ فصاعدا
من البين مع انه مذكور في المتن اشارة الى ان الصواب اسقاطه لان القياس
المنتج المط واحد يكون مؤلف من المقدمتين بحكم الاستقراء لا ازيد ولا انقص
وان كانت مقدمتاه يحتاجان لا قياس آخر لكونهما نظريين قوله يسمى صغرى
تسمية الشيء بوصف جزءه وكذا الحال في الكبرى قوله والهيئة الحاصلة تشبيها
له بالهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة المحدود والحد بالمقدار
قوله فان قلت آه حاصله انه يلزم بما ذكرتم من كون الحد الاوسط مختلفا

في الشكل الاول والرابع بالموضوعية والمحمولية وكونه متفقا في الاخيرين
لا يكون الاوسط الا في الثاني والثالث لا الاول والرابع لان الحد
الاوسط اذا وقع موضوعا يراد به الذات واذا وقع محمولا يراد به المفهوم
قوله قلت اه حاصله لا يلزم من ايراد المفهوم من المحمول ان يكون الحكم
باتحاد المفهوم بالذات فانه لا يصح بل المراد ان الاصغر فرد المفهوم
الاوسط وكل فرد مفهوم الاوسط يثبت الاكبر فينتج الاوسط قوله
على النظم الطبعي اه ولذا سمي بالشكل الاول وبكذا يظهر وجوه التسمية
في باقي الاشكال من وجوه الاقربية والابعدية قوله لا يحتاج اه انما نفرض
لبيان شرائط انتاج الثاني لانه اقرب الى الاول وانما تعرض لشرائط الاول
فلما ذكره المص من كونه معيارا قوله والحق الايجاب اه والضابطة في حق الا
او السلب ان المقدمتين اذا كانتا صادقتين بحسب ان يكون النتيجة ايضا
كذلك في الصادقة الموافقة مع المقدمتين قد يكون موجبة وقد يكون سالبة
فيتحقق الاختلاف فيكون الشكل عقيما قوله اما على تقدير ايجابها بهذا اذا كانت
الصغرى سالبة كلية واما اذا كانت سالبة جزئية فلانه يصدق بعض
الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب اي بعض الانسان حيوان
واما اذا قلنا بعض الصاهل فرس كان الحق سلب اي بعض الانسان ليس بصاهل
قوله واما على تقدير سلبها فلانه اه بذا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية

فلانه

فلانه يصدق قولنا بعض الانسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب
اي بعض الانسان جسم قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب اي بعض الانسان
ليس بحجر قوله فان قيل بذا الشكل دوري الانتاج اه لا يخفى عليك ان المناسب
ايراد السؤال بعد قوله وشرط انتاجه اه لان منشاه هذا القول وان كان
مورده كونه بديهي الانتاج وحاصله ان بذا الشكل مجهول الانتاج لانه دوري
والدور يستلزم مجهولية الانتاج فلا معنى كونه بديهي الانتاج وانما كان دوريا
الانتاج لان انتاجه موقوف على كلية الكبرى او كلية الكبرى موقوفة على انتاجه لان
كليتها يتوقف باثبات الاكبر لجميع افراد الاوسط ومن جملتها الاصغر فيتوقف على انتاج
الاكبر للاصغر وهو عين النتيجة قوله قلنا يمكن ان يعلم اه حاصله ان انتاجه
وان كان موقوفا على كلية الكبرى لكن كليتها لا يتوقف على انتاجه لان الاختلاف
العنواني يستلزم اختلاف الحكم بداهة فاثبات الاكبر للاصغر وضمن الاوسط بديهي
فلا يتوقف على شيء واثباته له صريحا فنظري موقوف على اثباته في ضمن الاوسط
وبذا معنى كلية الكبرى قوله على انتفاء ايجاب الصغرى اه اعلم ان الاحتمالات
اربعة لان الصغرى اذا كانت سالبة فاما ان يكون جزئية او كلية والكبرى ايضا
اثنان فيحصل من ضرب الكبريين في الصغريين اربع احتمالات لكن تركنا تفصيلها
لمخالفة الاطناب وكذا الحال في بيان قوله الشرط الآخر اعني كلية الكبرى يعني ان الاحتمالات
هناك ايضا اربعة وتركت التفصيل كما ذكرنا قوله لان القضية منحصرة اه يرد عليه الطبيعية

لانها خارجة عن هذه الاقسام فلا معنى للحصر فيها قوله فاما الاربعة آه دفع
لخدشة وهو ان اسناد اسقاط الثمانية الى ايجاب الصغرى ليس بسديد
لان اسقاط الاربعة اعني الصغريين السالبتين مع الكبريين الجزئيتين مشترك
بين الشرطيين فبين ما يختص اسقاط بكل الشرط وما هو مشترك الاسقاط
بين الشرطين وبين وجه تخصيص اسقاط ما هو مشترك الاسقاط بين الشرطين
بالشرط الاول قوله الاول من موجبتين آه لا بد ههنا من بيان مقدمة ليظهر
وجه كون احد هذه الضروب اولا والآخر ثانيا ورابعا وهي ان اشرف اوصاف
القضيتين والايجاب والكلية والاشرف من بينهما الكلية فاذا تحقق هذا
فاعلم ان نتيجة ضرب الاول لما كانت مشتملة على الاشرفين يسمى ضربا اولا
ونتيجة الثاني موصوفة باشرفهما اعني الكلية فيسمى ثانيا ونتيجة الثالث
متصفة بادونهما وان اشرف بالنسبة الى الجزئية والسلب فيسمى ثالثا ونتيجة الرابع
فاقدة لكليهما صار رابعا قوله فهو الشكل الثاني فهذا يرد الى الاول بعكس الكبرى
لتحصيل النتيجة المطلوبة قوله فهو الشكل الثالث فهذا يرد الى الاول بعكس الصغرى
لتحصيل نتيجته المطلوبة قوله فهو الشكل الرابع فهذا يرد الى الاول بعكس الترتيب جميعا
وعكس النتيجة المطلوبة قوله وقد يرد على الشكل الاول آه حاصل الايراد انكم
جزمتم بان الشكل الاول بديهي الانتاج مع انه كاذب النتيجة فلا يكون منتجا
فضلا عن ان يكون بديهيا لان النتيجة ما كانت موافقة للمقدمتين في الصدق

وههنا

وههنا ليس كذلك وحاصل الجواب ان مقصود المورد ان كان تحقق الصدق في المقدمتين
في نفس الامر فلا نم صدقهما في نفس الامر لان الصغرى ايضا كاذبة لان كون الاثنين
فردا ليست بمتحقق وان كان مقصوده الصدق في اعتقاد من يرى
ان كل فرد عدد حتى يصح ان فردية الاثنين ايضا عدد فلا معنى للايراد
لان النتيجة ايضا صادقة بهذا التقدير لان من يعتقد ان الاثنين فرد
يعتقد انه زوج ايضا فلا معنى لكذب النتيجة قوله وكل زوج اما زوج الزوج
او زوج الفرد زوج الزوج هو الذي انتهى انقسامه الى المتساويين مرة بعد
مرة اخرى كالثمانية فانها ينتهي انقسامها الى المتساويين مرة بعد اخرى وزوج
الفرد وهو الذي لا ينتهي انقسامه الى المتساويين كالتسعة فانه لا ينتهي انقسامها
الى المتساويين الا مرة واحدة قوله ونتيجة التاليف آه نتيجة التي حصلت
من تاليف القياس بين الجزء المشارك من المنفصلة الاولى وبين جزئي المنفصلة
الثانية كما يقال العدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج
الفرد وينتج العدد اما زوج او زوج الزوج او زوج الفرد فهي نتيجة التاليف قوله
هذا اذا كان آه اي كون النتيجة مركبة من ثلثة اجزاء غير تامة قوله واعلم
ان المنفصلة مركبة من الحمليتين فالجزء التام هو الحملية بتمامها واما الجزء غير التام
فهو احد جزئي الحملية كالموضوع والمحمول قوله مثل الشكل الثاني آه فهذا يرد الى الشكل
الاول بعكس قوله لا شيء من الخمسة بزوج والثالث يرد اليه بعكس قوله كل فرس حيوان وفي

الشكل الرابع خفاء فاستمع قولنا كل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد وكل
عدد اما فرد او زوج وينتج اما بعض زوج الزوج عدد واما بعض زوج الفرد
عدد واما كل عدد فرد فالقياس الذي تحصل نتيجة التاليف عدد اما فرد وهو قولنا
زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد وكل عدد زوج وبذا القدر من هذا الشكل
يرد الى الشكل الاول بلا رد قوله وكل عدد اما فرد بكذا العدد زوج وكل زوج
اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج العدد اما زوج الزوج او زوج الفرد ثم
ينعكس بعد النتيجة فتقديره بكذا اما بعض زوج الزوج عدد او بعض زوج الفرد
عدد ويضم الى قوله واما كل عدد فرد فتتم النتيجة المطلوبة قوله مثال الشكل
الثاني فهذا يرد الى الاول بعكس الكبرى وهو قوله لا شيء من الحجر بحيوان قوله
مثال الشكل الثالث يرد اليه بعكس الثاني من الصغرى وهو قولنا الانسان حيوان
الى قولنا بعض الحيوان انسان قوله مثال الشكل الرابع وطريق حصول النتيجة
ان يؤلف القياس من الثاني الصغرى والاول الكبرى كما قال كل الضاحك انسان
وكل الانسان ناطق ينتج كل ضاحك ناطق فيعكس هذه النتيجة فنقول بعض الناطق
ضاحك فجعل الثاني في النتيجة ويجعل مقدم الصغرى مقدم النتيجة كقولنا كلما كان
الجسم انسانا فبعض الناطق ضاحك قوله مثال الشكل الثالث دائما العدد اما
فهذا يرد الى الاول بعكس الكبرى بكذا دائما العدد اما زوج او فرد لا شيء من الفرد
بمنقسم بمتساويين فينتج العدد اما زوج او ليس منقسما بمتساويين قوله مثال الشكل

الثالث

الثالث فهذا يرد اليه بعكس الثاني من الصغرى وهو كل فرس حيوان الى قولنا بعض
الحيوان فرس فيتالف هذا العكس مع الكبرى بكذا بعض الحيوان فرس وكل فرس صاهل
ينتج بعض الحيوان صاهل فهذه النتيجة يتالف مع الجزء الآخر وهو قولنا
دائما اما كل انسان ناطق فيحصل النتيجة المطلوبة قوله مثال الشكل الرابع اه
فالنتيجة فيه تحصيل بان يؤلف القياس بان يجعل تالي الصغرى وهو قولنا كل
فرس حيوان كبرى ويجعل كبرى القياس وهو قولنا كل صاهل فرس صغرى يكذا
كل صاهل فرس وكل فرس حيوان ينتج كل صاهل حيوان فينعكس الى قولنا بعض الحيوان
فهذا مع الجزء الآخر وهو قولنا دائما اما كل انسان ناطق النتيجة المطلوبة قوله بذا
اذ كان اه اي كون النتيجة منفصلة مركبة من الجزء الغير المشارك ومن النتيجة التاليف
كل من الحمليات ومن اجزاء المنفصلة متحدا كما يظهر من النظر في المثال قوله
مثال الشكل الثاني وبذا يرد الى الاول بعكس قولنا كل ابيض اما حيوان او غيره الى قولنا كل
حيوان اما ابيض او غير دائما جاء كليا مع ان عكس الموجبة لا يكون الا جزئيا الخصوص المادة
لا لكونه اصطلاحيا والما غير هذا المثال فيثبت النتيجة بدليل آخر تامل قوله مثال الشكل
الثالث اه فهذا يرد اليه بعكس الصغرى بكذا قد يكون اذ كان هذا حيوانا فليس انسانا وكل
انسانا وكل انسان فهو اما ابيض او غيره وقد وجدت النتيجة في بعض النسخ كليتين وهو
بصحيح لان النتيجة في هذا الشكل لا يكون الا جزئية قوله مثال الشكل الرابع اه فهذا
يرد الى الاول بعكس الترتيب يعكس النتيجة كما يخفى على المتامل قوله لاستلزام

وجود الملزوم آه والا لم يتحقق الملازمة وقد فرضناها قوله اليقين آه

لا يخفى ان الجازم مغن عنه قوله الخالي عن احتمال النقيضين فيه نظر لانه

اخراج الظن وقد خرج بالسابق والمطابق لما في نفس الامر يخرج

الجهل المركب والممتنع الزوال قوله واليقينيات اقسام لا يكون لكتبة ففيها

تفصيل وهو الاليات والمتواترات والقضايا التي معها قياسات يصلح ان مكتبة

واما المشاهدات والمجربات فلا يصلح ان يكون مكتبة لتكون مقابلا للكسب مما فهم

وقد عرفت من تدوين هذه النسخة تمت تمام شد بروز يكشنبه وقت

استوا درماه محرم يكبيسه تحرير بالتاريخ در سنه ١٢٥٩ دست ميا خط خام

صدر الدين ابن علي محمد غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه

الهي به بخشائد بنده را مصنف نويسنده خواننده را يلوح الخط في القرطاس دهرا

وكاتبه رميم في التراب هر كه خواند دعاء طمع دارم

زانكه من بنده كنه كارم الموت قدح

كل نفس شاربوها

القبر باب كل ناس داخلوها

تمت تمام